

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 23

الخميس، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس (سري لانكا)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/10.

البند 99 (ي ي) من جدول الأعمال

حلقة نقاش مشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات التي

يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته

الرئيس المشارك بيريس (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أشارك في رئاسة هذه الجلسة مع رئيس اللجنة الرابعة، سعادة السفير محمد الحسان، ممثل سلطنة عمان. وقد اتفقنا على أن نتناوب في توجيه أعمال الجلسة. وبناء على ذلك، سأترأس النصف الأول من أعمال الجلسة، وسيرأس الرئيس المشارك، السيد الحسان، النصف الثاني.

وأرحب ترحيباً حاراً بالجميع في هذه الجلسة المشتركة للجننتين الأولى والرابعة، المعقودة عملاً بقرار الجمعية العامة 76/55. ونرحب ترحيباً حاراً بصفة خاصة بالمدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد أديجي إيبو، والمدير بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، السيد نيكلاس هيتمان، وأعضاء فريق

المناقشة الموقرين: السيد عمران شرف، رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والسيد هيلموت لاغوس، رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، والسيد نايف الروضان، من "مركز جنيف للسياسات الأمنية"، الذي ينضم إلينا عن بعد، والسيد وانغ غويو من "معهد ييجين للتكنولوجيا"، الذي ينضم إلينا أيضاً عن بعد، والسيدة جنيفر وارن من "رابطة صناعة السوائل".

إن مسألة السبيل الأمثل للحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً هي موضوع نظرت فيه اللجنتان على مر السنين. وقد تناولت اللجنة الأولى هذا الموضوع في إطار البند 97 من جدول الأعمال، "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، وكذلك في إطار البند الفرعي (ج ج)، "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، من البند 99 من جدول الأعمال، "نزع السلاح العام الكامل". وتنتظر اللجنة الرابعة في هذه المسألة في إطار البند 45 من جدول الأعمال، "التعاون الدولي في استخدام الفضاء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات بالملقاء بالعربية وترجمة الخطب والبيانات بالملقاء بالغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص بالغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-65687 (A)



الخارجي أهمية بالغة في فهم المشاكل العالمية وحلها، مثل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. ويحدث كثير من هذه التطورات بدافع من الجهات العاملة في القطاع الخاص. وهي أيضا تثير مخاطر جديدة من منظور الأمن والسلامة والاستدامة. ويمكن للازدحام والمنافسة المتناميين في الفضاء الخارجي أن يعرضا للخطر إمكانية وصول الأجيال المقبلة إليه واستخدامها إياه. لذا يتعين تحديث نظمنا الإدارية والتنظيمية لتتماشى مع هذه الحقبة الجديدة بما يحفظ الفضاء الخارجي بوصفه منفعة عامة عالمية.“ (A/75/982، الفقرة 90)

لا يزال الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه مجالا خاليا من الصراعات والتسلح أولوية ملحة. ولهذا السبب يعتزم الأمين العام عقد حوار بين أصحاب المصلحة العديدين بشأن الفضاء الخارجي كجزء من مؤتمر قمة المستقبل الذي سيعقد في عام 2024. والغرض من ذلك الحوار ليس الاستعاضة عن أدوار صنع القرار التي يجب أن تؤديها الدول في تشكيل مستقبل الإدارة الدولية. بل بالأحرى فرصة للارتقاء بالترتيبات الحكومية الدولية إلى مستوى سياسي أعلى ولغرس الشعور بالإلحاحية في مسارات العمل القائمة. لذلك، نأمل أن ييسر هذا الاجتماع المشترك إجراء مناقشة واسعة النطاق بين الدول الأعضاء بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة ذاك ونتائجها، وكذلك فيما يتعلق بدور هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد برهنت هذه الاجتماعات المشتركة على أهمية الجمع بين جميع الأطراف ذات الصلة المعنية بسياسات الفضاء الخارجي لتبادل خبرات كل منها وضمان تنسيق الجهود. وتؤدي دورا كوسيلة لتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة العديدين والمشاركة مع القطاعين الخاص وغير الحكومي. من هذا المنطلق، أتطلع إلى العروض التي يقدمها أعضاء فريق النقاش. وآمل أن يوفر لنا الحوار التفاعلي التالي بين الدول الأعضاء التوجيه بشأن هذه المرحلة من الأعمال التحضيرية للقمة التي ستعقد في عام 2024.

الرئيس المشارك بيريس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، الذي يرغب في الكلام في نقطة نظام.

الخارجي في الأغراض السلمية“. وتتيح هذه الجلسة المشتركة منتدى متكاملًا يسمح لأعضاء اللجنتين بالنظر معا في هذه المسألة. وقد عُمر برنامج حلقة النقاش المشتركة لهذا اليوم مسبقا، وكما هو مشار إليه، ستعقد جلسة اليوم في الموضوع العام ”التحديات المحتملة لأمن الفضاء واستدامته“.

وأدعو الآن السيد إيبو إلى مخاطبة اللجنة.

السيد إيبو (مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أقدر أيما تقدير الفرصة التي أتيت لي لمخاطبة أعضاء اللجنتين الأولى والرابعة في هذه الجلسة المشتركة. ويسعدني شخصيا أن أكون هنا مع الرئيسين المشاركين. ولم أحضر قط اجتماعا مع السفير بيريس لم أعلم فيه درسا فلسفيا. ويسعدني أن التقيت بالسفير الحسان، وأجريت معه بالفعل حوارا شيقا. وأتطلع إلى زيارته قريبا. وأود أيضا أن أشكر مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي على شراكته المستمرة والمثمرة وتعاون الوثيق.

نجتمع في وقت تتزايد فيه النزاعات بين القوى العسكرية الكبرى. ولم تكن احتمالات تحول تلك النزاعات إلى أعمال عدائية نشطة وامتدادها إلى ميادين جديدة، بما في ذلك الفضاء الخارجي، أكبر مما هي عليه الآن. ويلاحظ الأمين العام في تقريره المعنون ”خطتنا المشتركة“ ما يلي:

”من الأمور المعترف بها تقليديا أن الفضاء الخارجي منفعة عالمية تتجاوز نطاق ولاية الدول. ومن شأن إمكانية استخدامه السلمي والأمن والمستدام أن تعود بالنفع على البشرية جمعاء حاضرا ومستقبلا. وقد أنشئت الترتيبات المعنية بإدارة شؤون الفضاء الخارجي، ومن ضمنها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في حقبة كانت فيها الأنشطة الفضائية حكرًا على الدول وهي لا تقدم سوى إرشادات عامة بشأن إدارة حركة الملاحة في الفضاء الخارجي، والمواقع الدائمة للأجرام السماوية، والمسؤوليات المتعلقة بإدارة الموارد. ... وقد غيرت الأصول الفضائية طريقة عيشنا وأصبح لمنظومات الفضاء

المحاورين. وعلاوة على ذلك، كان لنا بالفعل شرف وفرصة الاستماع إلى عدد من الاختصاصيين في سائر المنتديات الأخرى ذات الصلة، وتحديدًا في سياق الأفرقة العاملة المفتوحة باب العضوية ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ولا يمكننا أن نقبل هذه الحالة، لأنها تثير لدينا أسئلة هامة ومدعومة بأدلة جيدة فيما يتعلق بالقيمة المضافة إلى الإحاطات الإعلامية وعروض التقارير التي تقدمها الكيانات غير الحكومية في هذه الجلسة، خاصة وأن لدينا وقتًا محدودًا جدًا، بما في ذلك للمناقشات الحكومية الدولية.

ولذلك، كنا نفضل إجراء مناقشة متوازنة بشأن مسائل اللجنتين الأولى والرابعة المتعلقة بأمن أنشطة الفضاء الخارجي. وبالنظر إلى أن مواصلة النقاش بشأن مشروع جدول الأعمال يقتطع وقتًا من المساحة الزمنية المخصصة لنظر الدول الأعضاء في المسائل الجوهرية، ومع مراعاة محدودية الوقت المتاح لنا، نحن مستعدون لإبداء بعض المرونة خلال هذه الجلسة المشتركة للجانين الأولى والرابعة. ومع ذلك، نود أن نحصل على توضيح من الأمانة العامة والرئيسين المشاركين فيما يتعلق بالمسائل التي أثارناها من فورنا. ونهيب بالأمانة العامة مراعاة شواغلنا وضمان النظر فيها عند إعدادها للاجتماع المشترك المقبل للجانين الأولى والرابعة في عام 2024. صدقًا، لا نريد أن نرى الحالة الراهنة تتكرر. أما فإن كان الأمر كذلك، فسيتعين على الاتحاد الروسي أن يتخذ تدابير حاسمة من أجل وضع حد لهذه الممارسات ومنع عدم توازن الإحاطات الإعلامية وعرض التقارير التي قد تؤدي أيضًا إلى مناقشات غير متوازنة في هذه الاجتماعات المشتركة.

الرئيس المشارك بريس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة كوبا، التي ترغب في الكلام في نقطة نظام.

السيدة كارال كاستيلو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تعرب كوبا عن امتنانها للفرصة التي أتاحتها حلقة النقاش هذه المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن هذا الموضوع المهم الذي يمثل أولوية في جدول أعمال اللجنتين. ونرى من الحتمي أن تستمر هذه المناقشات في المستقبل. ومع ذلك، يشعر وفدي بالقلق إزاء العملية

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن مضطرون إلى أخذ الكلمة. وعلى الرغم من أننا كنا نفضل أن نتكلم أمام مدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وما زلنا مستعدين للقيام بذلك. وقبل الشروع في برنامج عملنا، نود أن نتشاطر أفكارنا بشأن مشروع برنامج العمل لهذه الجلسة المشتركة للجانين الأولى والأربعة بشأن مسائل الفضاء الخارجي.

إننا نعتقد أن الجمعية العامة ولجانها هي في المقام الأول منابر لتبادل الآراء بين الحكومات على الصعيد الدولي. ومن هذا المنظور، نظرنا في مشروع جدول أعمال هذه الجلسة المشتركة. ونعتقد أن جدول الأعمال ينبغي أن يركز على تبادل الآراء بين الدول. وبينما يتعين على الكيانات غير الحكومية أن توضح نهجها، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نستمع إلى المنظمات غير الحكومية لتوضيح نهجها بعد أن ننتهي من تبادل الآراء بين الوفود. وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء تقديم الأمانة العامة لمشروع جدول أعمال الجلسة المشتركة. غير أنه لم تجر مناقشته مع الدول أثناء إعداده. ونتيجة لذلك، نشأت عدد من المسائل، لا سيما بالنسبة لوفد الاتحاد الروسي.

وكما ذكرت بالفعل، قدمت الأمانة العامة مشروع جدول الأعمال. غير أنه كان يجدر بالأمانة العامة، في هذا السياق، أن تؤدي دورًا إداريًا وتكميليًا بحثًا لدور الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، يجب أن توافق الدول على جدول الأعمال، والذي ينبغي ألا يثير اعتراضات أو أي مسائل بين الدول. التي يجب أن توافق نفسها على مشروع جدول الأعمال. وينبغي للأمانة العامة أن تحدد ما إذا كانت هناك أي اعتراضات أو مسائل فيما بين الدول. ونحن من جانبنا، وفي مرحلة مبكرة على هامش اللجنة الأولى، طرحنا أسئلة فيما يتعلق بعدة مسائل. لا نفهم المعايير التي استخدمت في تعيين المتكلمين الذين يمثلون الصناعة والأوساط الأكاديمية بصفة أعضاء في فريق المناقشة لهذا الاجتماع. ونعتقد أن هناك انعدامًا للتوازن من حيث وجود ممثلي الهيئات من غير الدول، وخاصة من حيث التمثيل الجغرافي.

إن أعضاء حلقة النقاش المشتركة المدعويين إلى المشاركة لا يمثلون البلدان النامية، رغم أننا كنا نود أيضًا أن نستمع إلى هؤلاء

الثلاثة المدرجين في القائمة. أؤكد للأعضاء أن المكتب كان متعاوناً للغاية. وقد أدرك أعضاء المكتب أن هذه خطة أفضل.

لسوء الحظ، لم نتلقَ رداً إيجابياً على طلبنا. ولم تُطرح ترشيحات. وربما كان مرد ذلك إلى ضيق الوقت. بل إننا اقترحنا أن يتمكن كل من يرغب في الكلام من أعضاء المجموعات الإقليمية أن يفعل ذلك عن بعد لتيسير الأمر عليهم. أطمئنكم بأنه لا يوجد تيار خفي للعمل، ولكن تم التعامل مع الموضوع بعقلية متفتحة للغاية. بالطبع، سيعبر سائر الأعضاء عن وجهات نظر مختلفة. بيد أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء مؤداه أن بإمكاننا توسيع قائمة المتكلمين برمتها بعدد أكبر بكثير. وللأسف، لم نفلح في ذلك المسعى. ويسعدني أن الأعضاء أعربوا عن آرائهم بعبارات لا لبس فيها. وأنا واثق من أن آراء أعضاء اللجنة ستؤخذ بعين الاعتبار وأنها ستُكرس في المواقف التي نتخذها في المستقبل.

الرئيس المشارك الحسان: أود أن أرحب بالجميع في هذه الجلسة. وبصفتنا رئيسين مشاركين لهذا الاجتماع المشترك للجنة الأولى والرابعة، ناقشنا هذا الموضوع بطريقة موضوعية جداً. وبصفتي رئيساً للجنة الرابعة، أود أن أشدد على ما قاله زميلي، رئيس اللجنة الأولى، عن المشاورات وفرصة الترشيحات التي أتناهاها للوفود، والتي لم تتحقق على النحو المطلوب.

ومهما يكن من أمر، أود أن أذكر في هذا الصدد أنني أتفق تماماً مع محتوى البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وكوبا والجمهورية العربية السورية ومؤداها أن هذه المناقشات تعود ملكيتها إلى الدول الأعضاء. وهي ممارسة تقودها الدول الأعضاء. وأشكرهم جزيل الشكر على المرونة التي أبدوها وأؤكد لهم أن الرئيسين المشاركين سيأخذان على محمل الجد جميع تعليقاتهم. وستؤخذ النقاط التي أثاروها في الاعتبار في اجتماعاتنا المقبلة. وأود أيضاً أن أؤكد لهم أننا في رئاستي للجنة الأولى والرابعة ملتزمين بتجسيد مواقف الدول الأعضاء، ونشدد على أن أي قرار يتخذ في هذا الصدد يجب أن يستند إلى موافقة الدول الأعضاء التي لها الحق في التعبير عن وجهات نظرها. أشكر المتكلمين على مداخلاتهم.

التي استخدمت في اختيار الخبراء المحاورين، وهذا لا يعني أننا نخفي أي شواغل إزاء أي منهم. وبالأحرى، يشعر وفدي بالقلق إزاء الإجراء الذي اتبع في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وكنا نود أن نرى مشاورات مسبقة بين الدول الأعضاء لاتخاذ قرار بشأن هذه العملية. ونلاحظ مرة أخرى أنه لم تتم في هذه العملية مراعاة التمثيل الجغرافي العادل واللازم. كذلك نحن بحاجة إلى الوضوح بشأن معايير الاختيار المستخدمة لتعيين أعضاء الفريق في هذه المناقشة المشتركة، وعلى وجه التحديد، من أين تنشأ ولاية اختيار وتعيين الزملاء الذين سيقدمون لنا إحاطات إعلامية اليوم.

الرئيس المشارك بيريس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سوريا، الذي يرغب في الكلام في نقطة نظام.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): سأتوخى الإيجاز. أتناقش الشواغل التي أعرب عنها، ممثلاً كوبا والاتحاد الروسي، فيما يتعلق بعملية اختيار الخبراء والمتكلمين لهذه الجلسة المشتركة. يعتقد وفدي أن من الضروري مراعاة التوازن الجغرافي بغية تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالمواضيع قيد المناقشة في هذه الجلسة وجعلها أكثر شمولاً.

الرئيس المشارك بيريس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدي بعض الملاحظات. من قبيل الاستجابة الجماعية للمسائل التي أثّرت اليوم، ستؤخذ الملاحظات التي أبديت منذ هنيئة بعين الاعتبار، أي بعبارة أخرى توجد دائماً طريقة أفضل لتصرف الأعمال. بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الرئيس المشارك، أطمئنكم بأنه بغض النظر عن القرار الذي اتخذ، فقد تم اتخاذه لمصلحة اللجنة الأولى. وإذا جاز لي أن أضعها بعبارة فقهية، فإنها لم تكن تنازلاً عن سلطة الأعضاء. وينبغي للأعضاء أن يضعوا في اعتبارهم أن المسائل التي أثّرت قد تم التطرق إليها أيضاً على مستوى المكتب. وقد أنشئت آلية لذلك. وأنا واثق من اطلاع الأعضاء على تلك الآلية. وبعث المكتب برسالة إلى المجموعات الإقليمية، طلب فيها تقديم ترشيحات لنفس السبب الذي أثّر للتو. وطلب منها تسمية مرشح مناسب للتعبير عن آرائها، إلى جانب الأشخاص

بأحداث العودة ومدار الأجسام الفضائية، والمعلومات المماثلة لتعزيز سلامة العمليات الفضائية. إن أي عمل يتم القيام به لمواجهة شواغل أمن الفضاء واستدامته، من منظوره الأوسع، يجب أن يكون متصلا بالاحتياجات الإنمائية الأساسية لجميع الدول والشعوب.

تبرز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بأهدافها الـ 17، الكيفية التي ينبغي بها تجلي الدور المستقبلي لاستكشاف الفضاء والعلوم والتكنولوجيا - وتطبيقاتها - كأدوات لا غنى عنها في جهودنا للتصدي للتحديات العالمية للبشرية جمعاء. وهذا مجال مركزي للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي.

توجد اليوم فجوات في الوصول إلى الفضاء والحلول التي نستخلصها من الأنشطة الجارية في المدار. ويجب أن نسعى جاهدين لجعل الحصول على فوائد الحلول الفضائية أمرا عالميا حقا. وبينما نتطلع إلى المستقبل، لا نرى مستقبلا لشيء لا يكون فيه الفضاء أداة حاسمة. في العام الماضي، في عام 2021، اعتمدت الجمعية العامة خطة "الفضاء 2030": الفضاء باعتباره محركا للتنمية المستدامة. (القرار 76/3). وفي العام المقبل، ستعقد قمة أهداف التنمية المستدامة. ثم نتطلع إلى قمة المستقبل في عام 2024.

وفي هذا الصدد، فإن تقرير الأمين العام المعنون، خطتنا المشتركة (A/75/982)، يوفر لمكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي حوافز لمواصلة السير على الدرب في بناء القدرات وزيادة الوعي بالأدوات الفضائية لتلبية الاحتياجات الإنمائية.

أنتطلع إلى عقد حلقة النقاش ومتابعة الحوار التفاعلي اليوم. ولدينا مصلحة مشتركة في الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ويجب أن يكون ذلك هدفنا الرئيسي، من منظور متعلق بالفضاء، لضمان السلام والرخاء والتنمية المستدامة للبشرية جمعاء. أصبح بناء الاستدامة على الأرض من خلال الاستدامة في الفضاء أمرا بالغ الأهمية بشكل متزايد.

في الختام، أرجو من جميع الوفود البقاء في قاعة الاجتماعات هذه بعد هذه الجلسة لحضور حدثنا في استراحة الغداء، الساعة 13/00

الرئيس المشارك بيريس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن السيد هيدمان إلى مخاطبة اللجنة.

السيد هيدمان (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب حلقة النقاش المشتركة هذه بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات المحتملة لأمن الفضاء واستدامته.

إن عقد الاجتماعات المشتركة للجاننتين الأولى والرابعة في عام 2015 (انظر A/C.1/70/PV.13)، وعام 2017 (انظر A/C.1/72/PV.11)، وعام 2019 (انظر A/C.1/74/PV.20)، واجتماع اليوم، كلها تبرهن على الالتزام المشترك لمكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وقد بدأ فريق الخبراء الحكوميين المعني بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي والقرارات اللاحقة في توثيق التعاون والتنسيق بين مكتبينا. وطوال عقود، ما برح مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في طليعة الدول الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في الإدارة العالمية لأنشطة الفضاء الخارجي. وأنشأ مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، بوصفه كيانا تابعا للأمم المتحدة، برنامجا قويا لبناء القدرات يشمل علوم وتكنولوجيا وقوانين وسياسات الفضاء الخارجي كوسيلة لسد الفجوة في القدرات فيما بين البلدان. ونعمل على تمكين الجهود من خلال طائفة من أنشطة بناء القدرات وزيادة الوعي، بما في ذلك في ميدان استدامة الفضاء، ولا سيما لمنفعة البلدان النامية.

منذ أكثر من أربعة عقود، أنيط بمكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي الاحتفاظ بالسجل المركزي للأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، بموجب اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام 1975. ويعمل السجل كآلية أساسية للشفافية وبناء الثقة استنادا إلى المعاهدات، وسيؤدي دورا أساسيا في دعم البعثات الفضائية الجديدة والروايات، مثل الكوكبات العملاقة، والإزالة النشطة للحطام، ونقل الملكية في المدار.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا نموا هائلا في الإخطارات المتعلقة بتغيير حالة الأجسام الفضائية في المدار، وفي المعلومات المتعلقة

في الأغراض السلمية، وقد تم التطرق فيها إلى الفوائد العملية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات البلدان النامية ومساهمات علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها في مجال الفضاء في دعم خطة التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي وتحقيق فوائد للمجتمع بأسره.

وقد عقد كل مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية في سياق مختلف بسبب النمو المستمر في الأنشطة الفضائية وتنوعها وظهور جهات فاعلة جديدة. ومع ذلك، ظلت ولاية اللجنة مرنة بما فيه الكفاية لضمان إحراز تقدم في تنفيذ توصيات المؤتمرات، مع التعزيز التدريجي لولايات اللجنة ولجنتها الفرعية العلمية والتقنية، ولجنتها الفرعية القانونية، وكذلك مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي.

إن اللجنة ولجنتها الفرعيتين بمثابة منبرين عالميين للتعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والحوار بين الدول الرئيسية المرتادة للفضاء والدول الفضائية الناشئة. وهذا ما تؤكد زيادة عدد الدول التي أصبحت أعضاء في اللجنة، إذ زاد عددها من 24 دولة في البداية عند إنشائها كهيئة دائمة في عام 1959 إلى 100 دولة عضو حالياً.

إن اللجنة ولجنتها الفرعية القانونية ولجنتها الفرعية العلمية والتقنية، بالنظر إلى ولايتها الفريدة وموقعها في صلب التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والإدارة العالمية لأنشطة الفضاء الخارجي على نحو يتسق مع القانون الدولي، تتمتع بسجل تاريخي متميز في وضع صكوك الأمم المتحدة القانونية التي تحكم أنشطة الفضاء الخارجي وزيادة تطويرها.

تتألف معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي من معاهدة عام 1967 بشأن المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى؛ واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين وردّ الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي؛ واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي؛ واتفاقية حظر استخدام تقنيات

في غرفة الاجتماعات 4، وهو حدثنا بشأن الفضاء من أجل التنمية المستدامة على الأرض، وذلك لمشاهدة المعرض الجاري هنا في الأمم المتحدة والمتعلق بالفضاء لكوكبنا.

الرئيس المشارك بريس (تكلم بالإنكليزية): يسرني الآن أن أنتقل إلى أعضاء فريق المناقشة الذين طلب منهم أن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن سبع دقائق.

تستمع اللجنة أولاً إلى عرض يقدمه السيد عمران شرف، رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

السيد شرف (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب حلقة النقاش المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة، بصفتي رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بشأن التحديات المحتملة لأمن الفضاء واستدامته، وأن أقدم توجيهها لعمل اللجنة وهيئتيها الفرعيتين.

ما فتئت الأمم المتحدة في قلب التعاون الدولي من حيث الأنشطة الفضائية منذ بداية عصر الفضاء. وقد نشأت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية نتيجة لاعتراف الجمعية العامة، في قرارها 1348 (د-13)، في عام 1958، بأهمية استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وبضرورة تعزيز التعاون الدولي في الاضطلاع بالأنشطة الفضائية.

في عام 1959، أنشئت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بوصفها هيئة دائمة تابعة للجمعية العامة، التي أكدت مجدداً في قرارها 1472 (د-14) دور اللجنة وطلب إلى اللجنة أن تستعرض التعاون الدولي، وأن تدرس الأنشطة المتصلة بالفضاء التي يمكن الاضطلاع بها تحت رعاية الأمم المتحدة، وأن تشجع وتساعد في برامج البحوث الفضائية الوطنية، وأن تدرس المشاكل القانونية التي قد تنشأ عن استكشاف الفضاء الخارجي.

اضطلعت اللجنة، بحكم ولايتها وموقعها في مركز الإدارة العالمية، بدور رئيسي في تنظيم مؤتمرات الأمم المتحدة الثلاثة التي انعقدت حتى الآن والمعنية باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه

الفضاء الخارجي، واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل، وحالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها، وتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وفيما يتعلق بالجوانب القانونية لأنشطة الموارد الفضائية.

إن اللجنة، لإعطاء مثال ملموس، نظرت على مر السنين في جوانب مختلفة من استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل. ففي عام 2010، أضافت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية إلى جدول أعمالها بندا بشأن هذا الموضوع. وفي إطار هذا البند، شارك أعضاء اللجنة، من خلال فريقها العامل المخصص وأفرقة الخبراء الفرعية، في مناقشات ومفاوضات متعمقة شملت مواضيع على جانب كبير من الأهمية من قبيل الحطام الفضائي، والوعي بالأوضاع الفضائية، والطقس الفضائي، والأطر التنظيمية.

وفي عام 2019، اعتمدت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية المبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل. وعلى الرغم من أن المبادئ التوجيهية طوعية بطبيعتها، فإنها تمثل توافقا سياسيا قيما. وتشمل خلاصة وافية للتدابير المعترف بها دوليا لضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل، والالتزامات بذلك، وسيما في تعزيز أمان العمليات الفضائية.

تعمل اللجنة كمنتدى رئيسي لمواصلة الحوار المؤسسي بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية واستعراضها، ويعمل حاليا فريق عامل جديد معني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل على تحديد الصعوبات وبحثها، والنظر في المبادئ التوجيهية الجديدة الممكنة؛ وتبادل الخبرات والممارسات والدروس المستفادة من التنفيذ الوطني الطوعي للمبادئ التوجيهية المعتمدة؛ وزيادة الوعي وبناء القدرات.

في العام الماضي، أكدت مجددا لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية دورها كمُنبر فريد للنهوض بتعددية الأطراف في أنشطة الفضاء الخارجي، إذ قدمت إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين خطة الفضاء 2030 وخطة التنفيذ، وهي

التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى؛ والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى. وتشمل الصكوك الأخرى إعلان المبادئ القانونية غير الملزم قانونا الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 1962 (د-18) لعام 1963، والذي كان السلف لمعاهدة الفضاء الخارجي، والمجموعات الأربع من المبادئ المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي.

علاوة على ذلك، فإن المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها اللجنة، وإطار الأمان الخاص بأمان تطبيقات مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، والمبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل التي وضعتها اللجنة، كلها تمثل صكوكا مهمة ذات طابع غير ملزم قانونا. وهناك أيضا قرارات مهمة بشأن مفهوم الدولة المطلقة، وممارسة التسجيل، والتشريعات الفضائية الوطنية، تدعم الدول في تنفيذ حقوقها والتزاماتها بموجب معاهدات الفضاء الخارجي.

خلال ما يزيد على 60 عاما من الإدارة والدبلوماسية بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ازدادت الأنشطة الفضائية للدول والمنظمات الحكومية الدولية والكيانات غير الحكومية، وتسهم اليوم علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها إسهاما كبيرا في التنمية المستدامة. وما برحت تعمل اللجنة ولجنتاها الفرعيتان، من خلال برامجها وبرامج الأفرقة العاملة والخبراء، لرصد التقدم المحرز في تكنولوجيات الفضاء والخطة الفضائية السريعة التطور، بغية استحداث آليات جديدة تجسد تعقد الأنشطة الفضائية. وللتعامل مع تلك التطورات، تواصل اللجنة ولجنتاها الفرعيتان تعزيز تعددية الأطراف والأرضية المشتركة في مجالات تشمل استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل، وتدابير تخفيف الحطام الفضائي ومعالجته، واستكشاف الفضاء، واستخدام الموارد الفضائية، وإدارة حركة المرور في الفضاء، ومجموعة من البنود التي تتناول أهمية تطبيقات علوم وتكنولوجيا الفضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تجري مداولات ضمن عدة أفرقة عاملة في إطار خطط عمل متعددة السنوات، كتلك المتعلقة باستخدام مصادر القدرة النووية في

السيد الروضان (تكلم بالإنكليزية): سأحدث عن بعض الأثر المفاهيمية المتعلقة بالجغرافيا السياسية والحوكمة والاستدامة المحتملة للفضاء الخارجي. وفي غضون سبع دقائق، سأحاول أن أتوخي الإيجاز، أما إذا كانت هناك أي مسائل معلقة، فيسعدني أن أتاولها في جلسة الأسئلة والأجوبة.

لماذا كان الفضاء الخارجي مهما؟ معظم ما سأقوله بديهي، ولكن، لإعادة التأكيد، سأقوله على أي حال. الفضاء الخارجي مجال ملهم وحاسم وله أهمية تبعية لمستقبلنا المشترك. كما أنه بالغ الأهمية للتعاون في الحقائق الجغرافية السياسية والضرورات الجيوستراتيجية لجميع الدول. وأصبحت البشرية تعتمد بشكل متزايد ولا رجعة فيه على الفضاء الخارجي لتلبية احتياجاتها اليومية، سواء في السلم أو في الحرب. وتتراوح هذه الاحتياجات من الرخاء الاقتصادي إلى الأمن والملاحة والدبلوماسية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وسلاسل التوريد والمجال السيبراني وتحديد الأسلحة، من بين أمور أخرى.

إن الفضاء الخارجي هو ما نسميه بالخطر الحدودي، ما يعني أنه محوري الأهمية لمستقبلنا المشترك. بل هو أيضا مجال ريادي للابتكار، مع فوائد عرضية ضخمة من الابتكارات التكنولوجية التي تقيدها جميعا. وهو مشاعات عالمية أيضا، وبالتالي فهو ملك للجميع، ومن مسؤوليتنا جميعا الحفاظ عليه آمنا ومأمونا. غير أن الفضاء الخارجي أضحى مزدحما ويشهد تنازعا وتنافساً على نحو متزايد. ولذلك فإن أي تعطل في الفضاء الخارجي، سواء كان عرضيا أو متعمدا، سيعترب عليه عواقب وخيمة للغاية وسيكون له تأثير على جميع الأصول الفضائية. وكما قلت آنفا، فإن الفضاء الخارجي هو مسؤولية الجميع وفرصتهم ومشكلتهم المحتملة. لذلك نحن جميعا شركاء فيه معا.

وهناك أيضا تداخل وثيق بين أمن الفضاء والأمن الأرضي. إضافة إلى ذلك، هناك تفاعل وثيق بين استدامة الفضاء والتكنولوجيات الكاسحة، مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني. فإذا أصبح الفضاء الخارجي غير مأمون إلى حد خطير، بالتالي لن يكون غير مأمون بشكل انتقائي، بل سيكون غير مأمون للجميع.

استراتيجية تطلعية لإعادة تأكيد وتعزيز مساهمة الأنشطة الفضائية والأدوات الفضائية في تحقيق الخطط العالمية، ومعالجة شواغل التنمية المستدامة للبشرية في الأجل الطويل. كذلك فإن خطة الفضاء حتى عام 2030، التي اعتمدها الجمعية العامة بتوافق الآراء (القرار 3/76)، تسهم أيضا إسهاما مهما في رسم مساهمة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في المستقبل في إطار الإدارة العالمية لأنشطة الفضاء الخارجي. وتظهر خطة الفضاء حتى عام 2030 التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز تنفيذ معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي، وأيضا تنفيذ المبادئ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل والحفاظ على البيئة الفضائية للاستخدامات السلمية.

تتناول الدول الأعضاء، في خطة الفضاء حتى عام 2030، التغييرات في الاضطلاع بأنشطة الفضاء الخارجي في وقت ظهرت فيه تكنولوجيات جديدة وبدأ عدد متزايد من المشاركين، الذين يمثلون الوكالات الحكومية والكيانات غير الحكومية، بما في ذلك أوساط الصناعة والقطاع الخاص، بمشاريع لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه والاضطلاع بأنشطة فضائية. وتشمل هذه الالتزامات أيضا ضمان استمرار اللجنة ولجنتها الفرعيتين، بدعم من مكتب شؤون الفضاء الخارجي، في إطار دورهما كمنابر فريدة للتعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والاستجابة لتلك التغييرات، كلما اقتضى الأمر ذلك.

الرئيس المشارك بيريس (تكلم بالإنكليزية): أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة بيان مسجل مسبقا للسيد هيلموت لاغوس، رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في غرفة الاجتماعات.

الرئيس المشارك بيريس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للبروفيسور نايف الروضان من مركز جنيف للسياسات الأمنية، الذي ينضم إلينا عبر اتصال بالفيديو.

نحن بحاجة إلى بذل جهود عاجلة للتخلص من التكس في الفضاء، وخاصة المدار الأرضي المنخفض. ويتطلب ذلك جهوداً تعاونية مالية ودبلوماسية وتكنولوجية بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص. ونحن بحاجة إلى تدابير لبناء الثقة - الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف وحوارات المسار 1.5 والمسار 2.0 - باستخدام الصكوك والولايات الحكومية الدولية القائمة للأمم المتحدة. وأي طرائق أخرى ستكون موضع ترحيب أيضاً. ونحتاج إلى بذل جهود لوضع مدونات لقواعد السلوك وتجريد الفضاء من السلاح على وجه السرعة.

ونحن بحاجة إلى تعزيز مشاركة الدول كافة، مهما كانت صغيرة، حتى وإن لم تكن لديها أي أصول فضائية. نحن بحاجة إلى تغيير نمط تفكيرنا الجيوسياسي من نموذج المعضلة الأمنية التقليدية ذات المحصلة الصفرية، والتي لا تعمل، ولم تفلح أبداً في تاريخ البشرية، إلى ما أسميته نماذج الأمن متعدد المحصلة ونظرية نموذج العلاقات الدولية، الذي أسميته نموذج الواقعية، والذي يُسمح فيه بالمكاسب المطلقة والمنافسة بلا تنازع، لأن العالم متصل الأرجاء بشكل متزايد وفوري وفي سبيله إلى الترابط بعمق.

كلماتي الأخيرة وخلاصة رسائلي هي دعوة جميع أصحاب المصلحة المتعددين والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص، بل والمجتمع المدني، إلى العمل من أجل ضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي والتركيز على الوعد التعاوني والعلمي والاقتصادي للفضاء الخارجي. وأوجه نداءً خاصاً إلى الدول، فمن المفهوم أن المصلحة الوطنية لكل دولة تحكم سلوكها، لا سيما في نظام عالمي قائم على المساعدة الذاتية لا توجد فيه سلطة مهيمنة شاملة تكون بمثابة الحَكَم أو تقوم على إنفاذ هذا السلوك بطريقة عادلة ومنصفة ونزيهة. ومع ذلك، فإن الطريقة الأضمن لكفالة مصلحة وطنية مستدامة هي التوفيق بينها وبين المصالح عبر الوطنية والعالمية والكوكبية. وسيكون العمل بخلاف ذلك أضمن الطرق لإحداث الدمار والنزاع والضرر الجماعي لأن الفضاء الخارجي إذا أصبح غير آمن إلى حد خطير - وسأكرر ما قلته سابقاً - فلن يكون غير آمن بشكل

ما هي القضايا الكبرى في الفضاء الخارجي؟ معظم الأعضاء يعرفون كل شيء عنها، ولكنني سأقولها على أي حال. وهي تشمل الحطام الفضائي، بما في ذلك التجارب المضادة للسواتل، وخصوصاً في المدار الأرضي المنخفض؛ وعسكرة الفضاء الخارجي الحرجة والخطيرة، حيث يوجد للأسف سباق تسلح فضائي مستمر؛ وإدارة الحركة في الفضاء؛ ووجود ثغرات في قانون الفضاء؛ وانعدام الثقة والشفافية والتعاون؛ وعدم وجود اتفاقات ملزمة، وحتى غير الملزمة، منذ اعتماد معاهدة الفضاء الخارجي الهامة في عام 1967، أي قبل 55 عاماً؛ والزيادة الهائلة في الأصول الفضائية، لا سيما من جانب القطاع الخاص؛ والأنشطة الخبيثة العرضية في الفضاء الخارجي، بما في ذلك الضربات الحركية والقرصنة والتشويش وحتى الانتحال؛ وبالطبع التنافس الاقتصادي والسباق على الموارد.

ونورد فيما يلي بعض التطورات الإيجابية. فالأمم المتحدة، من خلال صكوكها المختلفة، جديرة بالثناء على جهودها الدؤوبة على مدى العقود القليلة الماضية من خلال الجمعية العامة وفي جنيف وفيينا، من خلال كل من مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، على عملها الممتاز. وكما ذكرنا، فإن الولايات المتحدة جديرة بالثناء على الحظر الذي فرضته من جانب واحد للتجارب المضادة للسواتل. ويحدوني الأمل في أن تتضمن بلدان عديدة إلى ذلك الجهد. وتستحق روسيا والصين والاتحاد الأوروبي الثناء على جهودها المتواصلة خلال العقدين الماضيين في محاولة للتوصل إلى توافق في الرأي بشأن المعايير وأنماط السلوك في الفضاء. وإن لم يتحقق أي نجاح حتى الآن، إلا أن تلك الجهود تستحق منا الامتنان والتشجيع. وحكومة المملكة المتحدة جديرة بالثناء كذلك على عملها في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية الملهم التابع للجمعية العامة، وقد استمعنا إلى بيان رئيسه للتو.

ما هي الضرورات الجيوسياسية وغيرها للمضي قدماً في الفضاء الخارجي؟ نحن بحاجة إلى اهتمام فوري بإدارة حركة المرور الفضائي. تبدو هذه ثمرة دائية، على الرغم من أنها قد لا تكون كذلك كما نود أن نعتقد. ومع ذلك، فهو أمر ينبغي الاهتمام به على وجه السرعة.

بالخلو من الضرر الناجم عن الأفعال المتعمدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بالنقاط التالية بشأن أمن الفضاء وسلامة الفضاء:

أولاً، يتقاطع هذان النطاقان ويتداخلان على مستوى معين. ثانياً، إن لأمن الفضاء وسلامة الفضاء بعدين مختلفين من حيث صلتها بحالة الخطر ونتيجة الضرر، على التوالي. ثالثاً، يمكن للحكومة العالمية للفضاء بشأن مسألة واحدة في الممارسة العملية أن تتضمن شواغل أمن الفضاء وسلامته على حد سواء. فعلى سبيل المثال، إدارة التشكيلات الكبيرة من السواتل هي مسألة سلامة بشكل عام. غير أنها يمكن أن تندرج أيضاً في نطاق تحديد الأسلحة أو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي حيثما تظهر الأدلة أنها تُستخدم لتوليد تهديدات فضائية، وذلك مثلاً في حالة اقتراب دولة بسوء نية من جسم فضائي تابع لدولة أخرى أو القيام بعمليات أخرى ذات طابع عسكري.

وختاماً، ينبغي تعريف سلامة الفضاء بأنها حالة خلو الموجودات والأنشطة الفضائية من الضرر. وفيما يتعلق بأمن الفضاء، ينبغي تعريفه من منظور وطني ودولي على حد سواء. ويعرّف الأمن الفضائي الوطني بأنه حالة خلو الموجودات والأنشطة والمصالح الفضائية من التهديدات أو أي آثار سلبية أخرى تسببها السلوكيات المتعمدة للآخرين، مثل العمليات الفضائية غير الودية والاستفزازية والخبيثة، والقدرة على تنفيذ الضمانات والاستجابات المقابلة لها. يتعلق أمن الفضاء الدولي بكيفية منع سوء الفهم والتصورات الخاطئة والنزاعات بين الدول ومنع تصعيد المنازعات والفوضى والنزاع في الفضاء.

وفيما يتعلق باستدامة الفضاء، فهي تشمل ثلاثة عناصر: الحفاظ على نشاط ما عند معدل أو مستوى معين، والاستخدام الأمثل، وضبط النفس. ويمكن اعتبار ضبط النفس شرطاً لاحقاً للعنصرين السابقين، مما يعني أنه ليس من المفترض أن يستقيد المرء دائماً استفادة كاملة من حريته وحقوقه في الفضاء. وإذا أخذنا النشر السريع للتشكيلات الكبيرة من السواتل كمثال، فينبغي للجهات الفاعلة أن تراعي مصالح الآخرين على النحو الواجب، ولا سيما مصالح البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تعريف استدامة الفضاء بأنها حالة استكشاف

انتقائي بل غير آمن للجميع. وأعتقد أننا مدينون لأنفسنا ولأطفالنا بأن يكون لدينا نظام عالمي آمن ومزدهر اليوم ومغامرة ملهمة في الكون ومكاننا المسؤول والمزدهر والمستدام فيه.

الرئيس المشارك بيريس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الروضان على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للبروفيسور وانغ غويو من معهد بيجين للتكنولوجيا، والذي ينضم إلينا عبر وصلة فيديو.

السيد وانغ غويو (معهد بيجين للتكنولوجيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني ويشرفني أن أشارككم الآراء التالية فيما يتعلق بالاعتراف بأمن الفضاء وسلامته واستدامته واستقراره. وسأتكلم عن سبب وجود تلك المصطلحات وكيفية تعريفها، كما سأتناول بإيجاز التحديات التي تواجه أمن الفضاء وسبيل المضي قدماً.

ووفقاً للممارسة الدبلوماسية العامة، يفترض أن تناقش مسائل أمن الفضاء في اللجنة الأولى أو في مؤتمر نزع السلاح، في حين أن سلامة الفضاء ترتبط دائماً بالاستخدام السلمي للفضاء ولذلك ينبغي تناولها في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة). بيد أن عدم وضوح الخط الفاصل بين أمن الفضاء وسلامته ينطوي على خطر تداخل العمل فيما بين تلك الهيئات، وأصبح ذلك عقبة أمام التطوير الواجب لدبلوماسية الفضاء وإدارته. وإضافة إلى ذلك، ينبغي اعتبار استدامة الفضاء الهدف النهائي للإدارة الفضائية، وينبغي أن يكون استقرار الفضاء هو الهدف النهائي لإدارة أمن الفضاء. وبالمقارنة، يستحق استقرار الفضاء اهتماماً أكبر مما حظي به.

وفيما يتعلق بأمن الفضاء وسلامته، يشير أمن الفضاء إلى التحرر من التهديدات الفضائية التي تسببها أفعال متعمدة، بصرف النظر عما إذا كانت تسبب أي ضرر. وتشير السلامة الفضائية إلى الخلو من الأضرار الفضائية الناجمة عن أي فعل متعمد أو غير مقصود أو ناجم عن السهو أو لأسباب طبيعية. وفي الرسم البياني الذي أعرضه على الجميع الآن، يشير الجزء المتداخل من المفهومين إلى شواغل تتعلق

القانون القائم - فما زالت مسألة انطباق القانون الدولي العمومي أو كيفية انطباقه في سيناريوهات الفضاء مسألة لم تُحسم بعد.

واستناداً إلى كل ما ذكرته، قد لا يكون من المعقول أو العملي تحديد خطوط عمل مختلف هيئات الأمم المتحدة على أساس الانقسامات المتعلقة بالسلامة والأمن أو الأعمال المتممة وغير المقصودة، حيث توجد دائماً تداخلات بينها فيما يتعلق بموضوع واحد، كما في حالة الإدارة الاستراتيجية. ومن ناحية أخرى، يجسد ذلك ببساطة اتجاهات الإدارة العالمية للفضاء. ويجري التفاعل والتكامل أكثر فأكثر مع الشواغل الأمنية وغير الأمنية، فضلاً عن الشؤون العسكرية وغير العسكرية. والواقع أن ذلك يمثل أيضاً طابع الاستخدام المزدوج لتكنولوجيا الفضاء.

وفي ذلك السياق، يلزم إجراء تغييرات تكيفية في إطار الأمم المتحدة. إن اجتماع اليوم المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة استجابة حسنة التوقيت لتلك التحديات وتوفر منبراً لتبادل الآراء بين المحافل ذات الصلة. ولكن ذلك غير كاف. وينبغي النظر في اقتراحين: أولاً، ينبغي إنشاء آلية منتظمة للاجتماعات المشتركة بين اللجنة الأولى واللجنة الرابعة، فضلاً عن اللجنة السادسة - اللجنة القانونية - بالنظر إلى أن هناك المزيد والمزيد من المسائل القانونية التي يتعين توضيحها، باستثناء المسائل الواقعة في نطاق القانون الدولي للفضاء. وانطباق القانون الدولي العمومي في الفضاء مسألة ملحة ولكنها لم تحسم. ثانياً، ينبغي إنشاء فريق عامل مشترك أو فريق خبراء في إطار الآلية القائمة للاجتماع المشترك للجنة الأولى والرابعة، يتألف من خبراء معينين من الوفود، لمناقشة مواضيع من منظور أكثر شمولاً مثل إدارة حركة المرور الفضائي، وإدارة الأزمات الفضائية والسيطرة عليها، وإدارة التشكيلات الكبيرة للسواتل، والدفاع الكوكبي، واستغلال الموارد الفضائية واستخدامها.

الرئيس المشارك بيريس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة جنيفر وارن من رابطة صناعة السواتل.

السيدة وارن (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف حقيقي لي أن أمثل رابطة صناعة السواتل أمام هذا التجمع الموقر وأن أضيف

الفضاء واستخدامه على نحو سلمي ومأمون وآمن ومنصف وفعال بروح من الحرية وضبط النفس.

أما فيما يتعلق باستقرار الفضاء، فإنني أعرفه بأنه حالة الخلو من النزاعات الفضائية، ولا سيما النزاعات المسلحة الفضائية والحروب الفضائية. وفيما يتعلق بوظيفة وخصائص استقرار الفضاء، أولاً، ينبغي اعتباره المعيار الأساسي لتقييم إيجابيات وسلبيات مبادرة دولية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، من حيث ما إذا كانت تقضي إلى السعي لتحقيق الاستقرار الفضائي أو الحفاظ عليه. ثانياً، بالمقارنة مع استدامة الفضاء، يركز استقرار الفضاء أساساً على منظور ذاتي، مما يعني أنه لا يوجد لاعب في لعبة الفضاء مستعد حقاً لتغيير الوضع الراهن للعلاقات الفضائية، ولا ينبغي لأحد أن يغير الوضع بشكل طموح وغير مناسب، على سبيل المثال، من خلال السعي إلى التفوق الفضائي. ثالثاً، هناك ثلاثة مبادئ مقترحة لإدارة أمن الفضاء فيما يتعلق بالاستقرار الفضائي. المبدأ الأول هو الشمولية: ينبغي النظر في جميع أنواع التحديات بشكل شامل. وينبغي أن توضع في الاعتبار المخاطر المتزايدة لحدوث سباق تسلح في الفضاء وتسليح الفضاء وتحويله إلى ساحة حرب عند دراسة كل مسألة بعينها. والمبدأ الثاني هو توازن المصالح: فخلال عملية وضع القواعد، ينبغي أن تتجسد المصالح المختلفة بطريقة متوازنة، ولا سيما مصالح البلدان النامية. والمبدأ الثالث هو ضبط النفس، وهو ما يعني الامتناع عن اتخاذ مواقف وسياسات عدائية وعن القيام بأعمال غير ودية واستفزازية بل وخبيثة يمكن أن تؤدي إلى سوء الفهم والتصور، حتى لو لم تكن محظورة صراحة بموجب القانون الدولي.

أما بالنسبة للتحديات الرئيسية لأمن الفضاء الخارجي، فسأنتقل بإيجاز إلى أربعة تحديات نظراً لضيق الوقت. التحدي الأول هو الانتقال إلى فهم دقيق ومشترك للمصطلحات الرئيسية التي ذكرتها للتو. والتحدي الثاني هو الانتقال إلى التفاهات الاستراتيجية. ويتمثل التحدي الثالث في الانتقال إلى الآليات اللازمة، مثل خط عسكري ساخن. ويتمثل التحدي الرابع في عدم وجود اعتراف مشترك بانطباق

صناعة السوائل إلى تلك المبادئ التوجيهية وأنشأت فريقنا العامل الخاص بسلامة الفضاء. ونحن نعمل على إدماج المبادئ التوجيهية، التي نؤيدها، في أفضل الممارسات والمبادئ التي يمكننا محاكاتها ونمذجتها للآخرين، وربما أيضاً تطويرها إلى أطر لنظم التصنيف لتحديد ما إذا كانت البعثات مستدامة أم لا. وقد دعمت رابطة صناعة السوائل تطوير هذه الأنواع من نظم التصنيف. ونسعى عادة في الولايات المتحدة "ختم الموافقة على حسن الإدارة" الذي يمكن أن يؤمنه المشغلون والمصنعون ومؤيدو البعثات الجديدة كوسيلة لإثبات استدامة نهجهم وإظهار ذلك.

وبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية للاستدامة في الأمد البعيد - التي أيدناها وقدمها مختلف أعضاء الصناعة إلى حكومة الولايات المتحدة، مشفوعة بتعليقات على التنفيذ نعتقد أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية قد اطلعت عليها - فإن الصناعة نشطة أيضاً على مستويات الإدارة الوطنية. فعلى سبيل المثال، قد تكون بعض الوفود على علم بأن لجنة الاتصالات الاتحادية في الولايات المتحدة اعتمدت لتوها لائحة جديدة للتخلص من النفايات مدتها خمس سنوات بعد انتهاء البعثة. وقد دعمت الصناعة ذلك وهي تدعم التخلص من السوائل في أقرب وقت ممكن عملياً بعد انتهاء عمرها، سواء في غضون خمس سنوات أو قبل ذلك.

وتمشياً مع المعايير والمبادئ التوجيهية والقواعد الدولية القائمة بشأن السلوك في الفضاء الخارجي، فإن أعضاء رابطة صناعة السوائل الذين يصممون أجساماً في الفضاء الخارجي مع التخطيط لعودتها إلى الغلاف الجوي يشجعون عادة تصميم المركبات الفضائية وبناءها وتشغيلها بما يتيح احتمالاً كبيراً لنجاح التخلص منها ويقلل إلى أدنى حد من كمية الحطام المحتمل الذي يمكن أن يصطدم بالأرض في مرحلة العودة النهائية. لا يتعلق الأمر بما يحدث في الفضاء وحسب لكن أيضاً بكيفية تأثير الفضاء على الأرض. وابتداءً من هذا النهج، تقع السوائل التجارية عموماً في حدود عتبة خطر الإصابات المعترف بها دولياً، كما أن عودة سائل تجاري لم تتسبب قط في وقوع إصابات بشرية.

صوت القطاع الخاص إلى المناقشات والمداولات. بالنسبة لأولئك الذين ليسوا على دراية برابطة صناعة السوائل، فإننا نمثل أكثر من 60 شركة فضائية تعمل في كل جانب من جوانب صناعة الفضاء - من الاتصالات السلكية واللاسلكية وإنترنت الأشياء والنطاق العريض إلى التطبيقات المستقبلية مثل الخدمة في المدار والنقل الفضائي واستكشاف الفضاء. إنها رابطة واسعة النطاق للغاية.

وأود أن أشدد على أعضائنا العاملين في مجال الاتصالات الساتلية والدور الذي يؤديه كمساهم رئيسي في ضمان توافر إمكانية الاتصال الإلكتروني ذات الأهمية الحاسمة لكل نقطة في العالم. وهي وسيلة يمكن من خلالها ضمان هدف الحكومات الوطنية والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية المتمثل في إتاحة الوصول الشامل إلى الإنترنت للجميع، بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

وهناك اليوم أكثر من 5 000 سائل نشط في المدار، معظمها تجاري، مع تشكيلات من آلاف السوائل المخطط إطلاقها خلال العقد المقبل من قبل مقدمي الخدمات العالميين ومقدمي الخدمات الإقليميين ومقدمي خدمات الإطلاق الموجودين في جميع أنحاء العالم. إن الشركات والفعاليات الأعضاء في رابطة صناعة السوائل، على اختلاف مشاربها، تستثمر بصورة مكثفة في الفضاء وتعتمد عليه كونه وجهة قابلة للتطبيق بشكل موثوق. وأريد حقاً التأكيد على المصلحة التجارية المتأصلة في الحفاظ على جدوى الفضاء كوجهة. إن الفضاء مكان للقيام بأعمال تجارية وهو مهم للغاية، كما قال البروفيسور وانغ. فلا توجد سلامة قطاعية أو منفصلة لأحد الاستخدامات دون الأخرى. ولا توجد ممرات تجارية أو حكومية للفضاء - إنها منطقة مشتركة. لذلك لدينا مصلحة مشتركة في الحفاظ على الاستدامة في الأمد البعيد لتلك الوجهة وضمان استدامتها للاستثمارات، فضلاً عن البحوث والابتكارات. إنها حتمية طبيعية بالنسبة لنا.

ونحن نبني على العمل الجيد الذي تقوم به لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، مع وجود المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وقد استندت رابطة

أثناء العمليات العادية، يتعين على المشغل أن يتحمل مسؤولية رصد سلامة وحالة مركبته الفضائية وكشف الاختلالات قبل أن تصبح خطيرة. وينبغي للمشغلين أن يتخذوا خطوات لمنع التخلص غير الناجح من المركبات - أو بالأحرى تمكين التخلص الناجح منها. ويجب تنفيذ قواعد التخلص منها قبل انتهاء المهمة. والانتظار حتى حدوث العطل يأتي بعد فوات الأوان. ويجب التأكد من وجود بروتوكولات أمنية لمنع الجهات الفاعلة غير المأذون لها من السيطرة على المركبات الفضائية أو النظم الأرضية. مرة أخرى، تلك أشياء لا تحتاج إلى التخطيط لها فحسب، بل يجب تنفيذها أثناء العمليات.

إن التعاون في مجال مشاركة البيانات هو أحد المجالات التي نعلم أنها تمثل تحدياً، لكننا نتقدم لبذل قصارى جهدنا كتجمع تجاري. ومن المهم زيادة دقة وشفافية مصادر البيانات المستخدمة في تقييمات الاقتران. ونؤيد تأييداً تاماً نشر معلومات شفافة وفعالة من حيث التكلفة ودقيقة لرصد الحطام الفضائي في الوقت المناسب على جميع الجهات الفاعلة الفضائية الدولية، بالاعتماد على طائفة واسعة من مصادر بيانات المشغلين - التجاريين والحكوميين والأكاديميين، لأن المؤسسات الأكاديمية تؤدي دوراً متزايداً في الفضاء.

وما فتئ مشغلو رابطة صناعة السوائل يشاركون بصورة متزايدة في هيئات المعايير الدولية في محاولة للنهوض باحتياجات تبادل البيانات والمساعدة على إنشاء الأدوات والخوارزميات المناسبة، وما إلى ذلك. ومن العناصر الهامة جداً تشجيع المشغلين - بغض النظر عن الملكية وما إذا كانوا تجاريين أو أكاديميين أو حكوميين - على أن تكون لديهم قنوات اتصال مفتوحة على مدار 24 ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع، و 365 يوماً في السنة، بغض النظر عن أيام العطل وما شابه ذلك، وكفالة أن يكون اتصالاً ثنائي الاتجاه. وعندما يرسل مشغل الأقمار الصناعية معلومات، فليس من المهم أن يعرف أن المعلومات قد تم تلقيها وحسب بل أيضاً أنها مفهومة. إن التواصل في الاتجاهين مهم حقاً. ولا نريده أن يكون مجرد إشعارات ولكن نريد أيضاً التأكد من فهمه بحيث يمكن تجنب أي عواقب غير مقصودة.

وأعتقد أن إشراك القطاع الخاص وأوسع تجمع داخل القطاع الخاص يمكن جمعه في هذا الحوار - وفي الحوارات المستقبلية كما هو مأمول - على أساس تعدد الجهات المعنية سيساعد على تيسير مواءمة المبادئ التوجيهية لكل من مبادرات الاستدامة الحكومية والتجارية. وكما قلت من قبل، يجب أن نكون جميعاً في نفس الفضاء، فلا توجد ممرات مختلفة يمكن تقسيمها، على عكس المجال الجوي.

اعتمدنا قبل عامين تقريباً مبادئ السلامة في الفضاء، وقد يكون من المفيد أن نتشاطر تلك المبادئ قبل أن أخوض في بعض التحديات التي نريد أن نسلط الضوء عليها هنا اليوم. وتندرج مبادئنا المتعلقة بالسلامة الفضائية في ثلاث سلال مواضيعية عامة: ما يمكن أن يفعله المشغل قبل الإطلاق؛ وما يمكن أن يفعله المشغل أثناء العمليات العادية؛ ثم ما يتعين على مجتمع المشغلين - ليس المشغل الفرد وإنما مجتمع المشغلين - القيام به.

وسأقدم مثالين على أنشطة ما قبل الإطلاق. ما فتئنا ندعو إلى أن يراعي المشغلون التجاريون الاستدامة الفضائية عند اختيار الصانع ومقدم خدمات الإطلاق لأسباب متنوعة: ضمان النقل إلى أدنى حد من احتمال حدوث عطل وتوليد الحطام؛ وضمان إمكانية تعقبه، سواء جغرافياً أو لا جغرافياً، وبوسائل فاعلة أو خاملة؛ واختيار التصاميم التي تحد من التأثير على مشغلي الفضاء الخارجي الآخرين في حالة أصبحت مركبة فضائية ما مهجورة. وهناك العديد من الأمثلة على موقعنا الإلكتروني التي أشجع أي شخص على إلقاء نظرة عليها، ولكن هذا مثال على مجموعة من أنشطة ما قبل الإطلاق التي تقع على عاتق المشغل.

ويجب على المشغلين أيضاً أثناء التشغيل، على سبيل المثال، محاولة تحديث معلومات تحديد الموقع في أقرب وقت ممكن عملياً، حتى بعد الإطلاق مباشرة. وذلك لأننا نعلم أن هناك قيمة لا تدوم طويلاً لتقييمات الاقتران قبل الإطلاق، وهي قيمة حاسمة لأن المستويات المدارية تصبح مزدحمة بشكل متزايد. ونريد أن نتأكد من تقليل أي تأثيرات للسوائل المهجورة على المدار. فكيف نفعل ذلك؟

سواء في مجال الدقة العالية، أو بيانات الوعي بالأوضاع الفضائية، أو التكنولوجيات النشطة لإزالة الحطام وخدمة السواتل، أو القدرات الآلية الجديدة لتجنب الاصطدام، أو تكنولوجيات الدفع الجديدة. تلك مجرد أمثلة على المكان الذي تستثمر فيه الصناعة ويمكن أن يكون لها تأثير على مناقشات السياسة وتوجهاتها. لذا نحن ملتزمون بذلك ونرحب بالقدرة على العمل مع الأعضاء وأصدقائنا والمشغلين من جميع أنحاء العالم للمضي قدماً. وأطلع قدماً إلى أسئلتكم.

الرئيس المشارك بيريس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن جميع الوفود، أود أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء حلقتنا الموقرين لما أدلوا به اليوم من بيانات تحفز على التفكير. وأود أن آخذ بضع دقائق لأترك الأعضاء ينظرون فيما أعتقد أنه سبيل المضي قدماً.

لقد أبرزت مناقشات اليوم بوضوح أن اللوائح الدولية الناضجة لاستخدام الفضاء الخارجي تتطلب دراسة متأنية ودقيقة للغاية. وأوجه التقدم في الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي هي مجالات تكنولوجية أخرى تشكل أيضاً تهديداً للأمن العالمي بسبب افتقار أكبر إلى التنظيم. وعلى غرار الفضاء الخارجي، تتشاطر تلك القطاعات المتطورة أيضاً الصلة بين التكنولوجيات الجديدة وتأثيرها على الحرب في القرن الحادي والعشرين.

ولأسف، فيما يتعلق بالفضاء الخارجي، يرى الفقه القانوني بشكل متزايد اتجاهاً متنامياً بأن الفضاء الخارجي لن يُستخدم لتيسير النزاع المسلح فحسب، كما يحدث بالفعل، بل يمكن أن يصبح في نهاية المطاف مسرحاً للحرب، على الرغم من جهود المجتمع الدولي - أي نحن أنفسنا. وكما سمعنا اليوم، فإن الاستخدامات العسكرية المحتملة للفضاء الخارجي وإمكانية تسليحه يمثلان في رأيي واحدة من أكثر المسائل تسييساً وتعقيداً في جيلنا. لذلك يتعين على جميع الجهات المعنية، ونحن من بينها، أن تجد سبيلاً للمضي قدماً بغية التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

ولم يكتف القرن الحادي والعشرون بإيجاد رواد فضاء جدد، بل جلب الآن شركات وأفراداً، كما سمعنا من السيدة وارن، لديهم القدرة على

ويشكل التعاون في مجال بحوث طقس الفضاء وتأثيره على تشغيل السواتل مجالاً آخر نعتقد أن هناك حاجة فيه إلى مزيد من تبادل البيانات والتتقيف. إن القدرة على التخفيف من تأثير طقس الفضاء على البنية التحتية للسواتل، مثل انقطاع التيار الكهربائي، أمر مهم للغاية. وبالنسبة لنا، فإن المجالات الثلاثة الهامة هي التتقيف في مجال طقس الفضاء، وتدابير الاستدامة السابقة للإطلاق والتشغيلية والنفاذ إلى الطيف. كثيراً ما أسمع أن النفاذ إلى الطيف يشار إليه على أنه منع التداخل الضار. هذا جزء منه، ولكنه ليس تعريفه. والحماية من التداخل الضار مهمة جداً، ولكن ضمان وجود طيف كاف، من وجهة نظرنا، لاستيعاب مستخدمي اليوم والغد على حد سواء مجال يحتاج إلى مزيد من التعاون بين جميع الجهات المعنية الحكومية في الفضاء وكذلك بين هيئات الأمم المتحدة. وينبغي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والاتحاد الدولي للاتصالات واللجنتين الأولى والرابعة للأمم المتحدة أن تعمل معاً لضمان إتاحة الوصول إلى الطيف لتلبية مختلف الاحتياجات والمهام التي لدى الحكومات والصناعة والمؤسسات الأكاديمية فيما يتعلق بالفضاء. وليس من المسلّم به أن هناك طيفاً كافياً لمستقبل الفضاء. وسيكون هذا المستوى من التأثر والتعاون مستصوباً للغاية.

وعلى جبهة طقس الفضاء، كما قلت من قبل، نعتقد أنه ينبغي للبلدان التي لديها مشغلو سواتل واستكشاف للفضاء وأنشطة أخرى توفير التعليم للمشاركين الجدد، بالإضافة إلى تشاطر البيانات المتعلقة ببحوث طقس الفضاء. إننا نحاول تتقيف أنفسنا، ولكن هناك الكثير من المعرفة داخل الحكومات الوطنية. ومن المهم مساعدة المشاركين الجدد من كل دولة على فهم المخاطر وكيفية التخفيف منها، لأن عطلاً أو اصطداماً واحداً يمكن أن يكون له تأثير على الكثيرين ويمكن أن يجعل المنطقة أقل فائدة مما قد تكون عليه لولا ذلك.

وفي الختام، سأقول إن إحدى القيم التي نأملها، بما في ذلك رؤية القطاع الخاص يشارك قدر الإمكان مع الدول الأعضاء من خلال حوارات كهذه، هي فهم الموضع الذي وصلت إليه الابتكارات التكنولوجية اليوم،

قيل ويقال، إن الفضاء الخارجي ليس سباقاً، ومن سبق فله الحقوق، أما الآخرون الذين لحقوا فلا يمكنهم الاستفادة من الفضاء الخارجي. هنا أود أن أؤكد على أهمية أخذ هذا البعد في عين الاعتبار. مؤكداً على أن الأمم المتحدة هي مؤسسة للجميع، وتخدم الجميع. وأؤكد على ما قيل في المداخلات السابقة وما ذكره زميلي الموقر السيد موهان بيريس، وهو محق في ذلك، بأن علينا جميعاً في هذه المنظمة العمل وأن نشجع الأفكار والمقترحات والتوصيات من سائر الدول، وأن نعزز من قنوات التعاون الدولي في مجال الفضاء الخارجي.

وفي الوقت الذي أشكر فيه جميع المشاركين في حلقة النقاش على حضورهم ومداخلاتهم وبياناتهم وتفاعلهم واستعدادهم للرد على كل الاستفسارات، فإنني أتشرف الآن بأن أترأس الجزء الثاني من هذه المناقشات في جلسة تحاور بين الدول الأعضاء ومع أعضاء حلقتنا. ولن تكون هناك قائمة ثابتة بالمتكلمين، ولكنني أرجو من الوفود الراغبة في أخذ الكلمة أن تضغط على زر الميكروفون الموجود في المنصة. ونظراً لضيق الوقت المتاح لنا في هذه الجلسة، أرجو شاكرًا لا أمراً من جميع الوفود التي تأخذ الكلمة أن تدلي بمداخلات موجزة لا تزيد مدتها على خمس دقائق. كما نشجع الوفود على الإدلاء بصيغ موجزة من مداخلاتها، مع إمكانية تقديم النص الكامل لبياناتها المكتوبة إلى قسم البيانات الإلكترونية e-Statements.

وعلى النحو المشار إليه سيتولى كل منا، نحن الرئيس المشاركان، إعداد موجز للحوار التفاعلي بين الوفود وإصداره في الوقت المناسب. أعلن الآن فتح الباب أمام مداخلات وتعليقات وأسئلة ممثلي الدول الأعضاء.

السيدة هندريكسن (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان الـ 44 التالية: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، تشيكيا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كولومبيا،

استخدام تكنولوجيا الفضاء خارج الحدود المعتادة لصناعة منظمة. وهذا ما كانت تجربتنا عنه. لذلك فمن الضروري إنشاء نظام تنظيمي مناسب ومقبول. ومع ذلك، فإن الشكل الذي قد يتخذه الالتزام بذلك لا يزال ضبابياً وغير واضح للغاية. وبمرور الوقت، قد يتجلى التنظيم من خلال مزيد من الاتفاقات التفويضية القانونية غير الملزمة بين الدول، كما هو الحال في كل وقت هنا. ولكن تطوير القانون الدولي العرفي على المدى الطويل فيما يتعلق بالمبادئ الخاصة بالفضاء من شأنه أن ينشئ التزامات أكثر إلزاماً ويقلل من الخطر الذي تشكله الموجودات الفضائية حالياً على الأمن العالمي. وعلى المدى القصير، تأخذ الدول على عاتقها وضع قوانين وطنية وتنظيم تكنولوجيا الفضاء الحكومية. غير أن تلك القوانين تركز أساساً على القوانين التي تنظم تكنولوجيا الفضاء وعلى التطورات التجارية، بدلاً من الاستخدامات العسكرية للفضاء الخارجي.

في نهاية المطاف، ماذا يجب أن نفعل؟ في رأيي، يتعين على الدول نفسها أن تنفذ هذا التنظيم، من أجل التنفيذ الفعال للقوانين التي تحكم الفضاء الخارجي، لوضع معايير دولية لتنظيم الفضاء الخارجي. وإلى أن يحدث ذلك، أفترض بكل احترام أنه يجب علينا أن نظل واعين وأن نستمر في التمسك بالمشاعر الأساسية لإنسانيتنا، حتى في الفضاء. ويجب أن يستند ذلك إلى قانون الفضاء من أجل تجنب ما قد يكون في الوقت الحاضر سيناريوهات لا يمكن تصورها. ولا أريد إلا أن أترك تلك الفكرة للأعضاء.

أعطي الكلمة الآن للرئيس المشارك، رئيس اللجنة الرابعة.

الرئيس المشارك الحسان: مرة أخرى أشكر السيد بيريس، رئيس اللجنة الأولى، الذي أكن له غاية التقدير والاحترام على بعد نظره وعلى مداخلاته القيمة حول المحاذير من تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة تسلح أو سباق تسلح.

ولا يخالجي أدنى شك في أن الفضاء الخارجي هو ملك للبشرية جمعاء، وأن علينا في هذه المنظمة، الأمم المتحدة، أن نضمن استفادة كل الدول، الحالية واللاحقة، من هذا الإرث المشترك للإنسانية. وكما

231/76 الذي أنشأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول للمضي قدماً بتلك الأفكار. وتشعر بلداننا بالسرور للبداية التي بدأها الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وتشيد إشادة حارة برئيسه، السيد هيلموت لاغوس كولر، ممثل شيلي، على الطريقة الشاملة والشفافة والإبداعية التي أدار بها الفريق. وقد أكدت المناقشات التي دارت في الاجتماعات حتى الآن الاهتمام الواسع النطاق عبر الإقليمي بأمن الفضاء من جانب البلدان المرتادة للفضاء والبلدان المرتادة للفضاء في المستقبل. ونعتقد أن المناقشات تسهم بالفعل إسهاماً إيجابياً في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتعزيز الشفافية والثقة بين الدول.

ورحبنا على وجه الخصوص بالاعتراف والتأكيد الساحقين خلال المناقشات بأن القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق فيما يتعلق بالأنشطة في الفضاء الخارجي. وتوفر تلك القواعد الدولية الملزمة أساساً للأنشطة المضطلع بها في مجال الفضاء، ولكن هناك حاجة واضحة إلى العمل من أجل مزيد من التحديد والفهم الجماعي لكيفية انطباقها على سلوك معين. ونؤكد انطباق القانون الدولي الإنساني في الفضاء ونشير إلى أن هذا التأكيد في حد ذاته لا يسمح باللجوء إلى القوة ولا يشجع على ذلك. بل إنه يذكر الدول بأن هنالك سلوكاً معيناً لا يكون مشروعاً أبداً، حتى أثناء النزاع المسلح.

وعلى مدى سنوات، وصلت المناقشة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي إلى طريق مسدود بين رأيين - أحدهما هو أن هناك حاجة إلى صك شامل واحد ملزم قانوناً، والآخر أن هذا المفهوم غير واقعي. ونعتقد أننا بدأنا نتجاوز ذلك. وبينما تعتبر دول عديدة الصكوك الملزمة قانوناً الهدف النهائي لعملنا، يتزايد الاعتراف بأنها ليست التدبير الوحيد المتاح لنا. وكما أشار الأمين العام في تقريره:

”ومن الحلول الممكنة لحفظ الأمن في الفضاء الخارجي هو تحديد مجموعة من المعايير والقواعد والمبادئ تكون ملزمة وطوعية... ومما يبعث على التفاؤل أن الدول الأعضاء تؤكد من جديد على إمكانية أن تشكل المعايير والقواعد والمبادئ

لائقياً، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، النرويج، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، وبلدي المملكة المتحدة. في البداية، نشكر الرئيسين المشاركين على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت لجهودنا الرامية إلى ضمان أمن أنشطة الفضاء الخارجي واستدامتها في الأجل الطويل. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى المشاركين في حلقة النقاش على إسهاماتهم.

وهناك تمييز هام بين المناقشات في مؤتمر نزع السلاح في جنيف وهيئة نزع السلاح هنا في نيويورك بشأن أنشطة الأمن الوطني، والمناقشات التي تجري في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في فيينا بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وهو تمييز نرى صورة عنه في الجمعية العامة ما بين لجنتيها الأولى والرابعة. ومن ناحية أخرى، وكما هو مسلم به في القرار 55/76، الذي يعقد في إطاره هذا الاجتماع، فإن لكل من هاتين اللجنتين وهيئتهما الفرعيتين أدواراً حيوية وتكميلية تؤديها في ضمان أن يكون النشاط البشري في الفضاء الخارجي مأموناً وأمناً ومستداماً حتى تتمكن النظم الفضائية من مواصلة تحقيق فوائد للبشرية في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون للتدمير المتعمد للمنظومات الفضائية آثار كبيرة لا على الأمن فحسب، بل أيضاً على البيئة الفضائية، ويمكن أن يخلق أخطاراً لا لزوم لها على رحلات البشر إلى الفضاء وكذلك على طائفة واسعة من البعثات الفضائية الأخرى. لذلك نرحب باجتماعنا اليوم لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك للجنيتين.

ومنذ الاجتماع المشترك السابق للجنيتين الأولى والرابعة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 (انظر A/C.1/74/PV.20)، قطعنا شوطاً طويلاً في زيادة الوعي بأمن الفضاء والتهديدات التي تتعرض لها النظم الفضائية. وفي ذلك الاجتماع، دعا الكثيرون منا إلى بدء محادثة جديدة وشاملة بشأن كيفية التصدي للتهديدات التي تتعرض لها النظم الفضائية. وأدت تلك الدعوة في العام التالي إلى اتخاذ القرار 36/75، المعنون ”الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول“، وتقرير الأمين العام الصادر في تموز/يوليه 2021 (A/76/77). وأعقب ذلك اتخاذ القرار

العضوية متميزان ولكنهما متكاملان. وستعزز هذه العوامل مجتمعة سلامة الفضاء الخارجي واستدامته وأمنه عموماً.

الرئيس المشارك الحسان: أود بكل احترام أن أذكر الممثلين بأنه ينبغي لهم، نظراً لضيق الوقت، أن يلتزموا قدر المستطاع بالفترة المحددة وهي خمس دقائق حتى يتسنى للجميع الحديث والتفاعل في هذه الجلسة. ولا يزال الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البرتغال، جمهورية كوريا، السلفادور، سويسرا، الصين، فرنسا، كوستاريكا، النمسا، الهند، هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية مدرجين في قائمة المتكلمين، والمجال طبعاً متاح لأي وفد آخر يرغب في تسجيل اسمه في القائمة أن يفعل ذلك.

السيدة سيلنر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيسين المشاركين للجنيتين الأولى والرابعة.

وتؤيد النمسا بيان المملكة المتحدة الذي استمعنا إليه من فورنا. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أسلط الضوء على المسائل التالية: أود أن أعرب عن امتناني للجنيتين الأولى والرابعة على تمكينهما مرة أخرى من عقد حلقة النقاش المشتركة هذه، مما أتاح لنا إمكانية تحسين تنسيق الأدوار الهامة لكيانات الأمم المتحدة التي تتعامل مع مختلف جوانب استخدام الفضاء الخارجي.

وترحب النمسا بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول في العام الماضي. وأود أن أشدد مرة أخرى على أهمية ضمان بيئة سلمية وآمنة وأمنة ومستدامة في الفضاء الخارجي. ولحسن الحظ لم يصبح الفضاء الخارجي ساحة حرب، بفضل ذلك المحفل وغيره من المحافل، ويجب أن نواصل مسعانا المشترك لضمان ألا يصبح كذلك أبداً. ولكن إلى جانب معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول المتعلقة بالتهديدات التي تشكلها الدول على النظم الفضائية، هناك العديد من التحديات الأخرى التي يتعين علينا التصدي لها إذا أردنا أن نحافظ على سلامة وأمن الفضاء الخارجي.

الطوعية، بما في ذلك تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة غير الملزمة، الأساس لتدابير قانونية. ويُؤمل أن يستمر العمل على كل مجال من هذين المجالين على نحو متقدم ومستدام ومتكامل" (A/76/77، الفقرة 47).

ومن شأن المعايير الطوعية والجماعية للسلوك المسؤول، مقترنة بتعزيز التفاهم المتبادل والحوار والشفافية وتقاسم الوعي بالمجال الفضائي، أن تساعد على الحد من مخاطر سوء الفهم والتصعيد غير المقصود.

وعلاوة على ذلك، هناك اعتراف متزايد بأن وضع وتنفيذ معايير تضبط السلوك، مثل العمل على إرساء الالتزام الذي قطعه عدد متزايد من الدول على نفسه بالامتناع عن إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل، يمكن أن يكونا خطوتين قيمتين نحو التفاوض في نهاية المطاف على صكوك ملزمة قانوناً. ومن الناحية التاريخية، كان هذا هو المسار الذي سلكه قانون الفضاء الدولي. وبدأ المجتمع الدولي بوضع مبادئ ومعايير غير ملزمة، وتبعه معاهدات بعد ذلك. وبإثبات فعالية التدابير الطوعية بمرور الوقت، يمكننا تدريجياً أن نبني ثقتنا لترجمتها إلى معايير وقواعد ملزمة قانوناً. فهذه خطوة مهمة. وفي عالم متنازع عليه وتنافسي، من الحيوي أن ننق في القواعد التي نضعها، وأن تكون قابلة للتنفيذ عملياً، وأن تمتثل الدول لها.

وهذا هو السبب في أن هناك أهمية بالغة لجهود التنفيذ الوطنية الجارية وتطوير أفضل الممارسات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية الـ 21 للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التي اعتمدتها تلك اللجنة في عام 2019. وتمثل الجهود التي دامت قرابة عقد من الزمن للتوصل إلى ديباجة ومبادئ توجيهية متفق عليها تطوراً هاماً في وضع تدابير طوعية لضمان الاستخدام الآمن والمستدام للفضاء لجميع البلدان. ويمثل سعي لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى هذا العمل فرصة لإحراز تقدم في الأمد البعيد من خلال الحوار المستمر والتنفيذ العملي. ونرى أن الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد والفريق العامل المفتوح باب

وجني الفوائد للجميع في كل مكان في العالم. لذلك باتت هناك حاجة ملحة إلى مزيد من الاتفاق بشأن الاستخدام المستدام والسلمي للفضاء الخارجي. ويتعين علينا أيضاً أن نواصل تطوير الأطر التنظيمية القائمة فيما يتعلق بالمشاركة المتزايدة للكيانات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، من بين جهات أخرى، حتى نتمكن من تحديد وإرساء ممارسات دولية راسخة في تنفيذ الاستدامة الطويلة الأجل في أنشطة الفضاء الخارجي، واستكشاف الموارد الفضائية واستغلالها واستخدامها في المستقبل، والتنسيق الدولي لحركة المرور في الفضاء.

وفي العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة خطة "الفضاء 2030" (القرار 3/76) التي تتعلق بالمبادئ التوجيهية للاستدامة في الأمد البعيد والتي استفاضت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في التفاوض بشأنها إلى أن تم التوصل إلى توافق في الآراء بين دولها الأعضاء البالغ عددها 100 دولة. إن ذلك لا يمثل السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الفضاء الخارجي فحسب، بل ينص أيضاً على استخدام تطبيقات الفضاء الخارجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الأرض. وبعد تكريس منتدى الفضاء العالمي في العام الماضي لاستخدام الحلول الفضائية للعمل المناخي، سيكرّس منتدى الفضاء العالمي لهذا العام، الذي ينظمه مكتب شؤون الفضاء الخارجي بالتعاون مع جمهورية النمسا، لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل عام، فيما يتعلق بالتحضير لقمة أهداف التنمية المستدامة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر من العام المقبل.

وفي مقترحات الأمين العام الواردة في خطتنا المشتركة (A/75/982)، وكذلك مشاورات المتابعة، تم تحديد حوار بين مختلف الجهات المعنية بشأن الفضاء الخارجي ودعمه كأحد المسارات الرفيعة المستوى استعداداً لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024. والنمسا على استعداد لدعم تلك العملية وتكريس منتدى الفضاء العالمي في العام القادم للتحضير لمؤتمر القمة.

وأودّ أن أختتم بياني بالإعراب عن التزام النمسا المستمر بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وبالتعاون الدولي في هذا الإطار

وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، ذكر أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية هي الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة لتنسيق وتيسير التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية. إن لها ولاية عامة لتعزيز النظام القانوني الدولي الذي يحكم الفضاء الخارجي والعمل على تحسين الظروف لتوسيع نطاق التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وقد أصبحت الزيادة الهائلة في الأنشطة الفضائية تشكل تحدياً لإجراء تلك الأنشطة بصورة آمنة ومستدامة. لقد تم إطلاق عدد من السواتل في جميع أنحاء العالم عام 2021 يوازي ما أطلق منها في جميع السنوات السابقة من تاريخ الفضاء مجتمعة. ويتم إطلاق أكثر من 50 ساتلاً جديداً كل أسبوع، معظمها من قبل شركات خاصة لأغراض تجارية، وسيكون هناك المزيد منها في المستقبل. وإلى جانب تشجيع الدول الأعضاء على التوقيع على معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، أود أن أشدد على أهمية تسجيل الأجسام الفضائية التي يتم إطلاقها في الفضاء الخارجي وفقاً للاتفاقيات ذات الصلة بغية الحصول على لمحة عامة عن أنشطتها.

ونرى أن الفضاء الخارجي مشاع عالمي. وينبغي أن يتم استكشافه واستخدامه لفائدة الجميع ولمصلحتهم، دون ترك أحد خلف الركب، وأنا أشير بذلك أيضاً إلى الأجيال المقبلة. لذلك رحبنا باعتماد المبادئ التوجيهية الـ 21 بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، ونؤيد العمل الجاري للفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد وسعيه لضمان أن نتمكن من الاضطلاع بأنشطة فضائية في بيئة آمنة ومستدامة في الفضاء الخارجي في الأمد البعيد.

لقد أصبح الفضاء جزءاً أساسياً من اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. وعلى الصعيد الوطني، نعمل بجد لإثبات إمكانات الحلول الفضائية وفوائدها في مختلف مجالات السياسة العامة. وسنحتاج إلى بيئة فضائية خارجية مستقرة ويمكن التنبؤ بها إذا أردنا زيادة تطوير قطاع الفضاء

الخارجي في الأغراض السلمية أن تواصل دراسة الجوانب العلمية والتقنية والقانونية المتصلة بتلك الأنشطة، مثل التنسيق في تحديد الأجسام التي يتم الاقتراب منها أو تنظيم هذا النوع من العمليات بين الدول.

ومن ناحية أخرى، يمكن أيضا استخدام التكنولوجيا والمراقبة اللزمتين لأنشطة عمليات الالتقاء والاقتراب في أغراض عدائية للاستيلاء على سائل الخصم أو تعطيله أو حتى تدميره. ويمكن للاقتراب الشديد أن يبدو تهديدا إذا لم يكن هناك إخطار أو لم يتم تنسيقه. ولذلك فإن الشفافية والإخطار أمران مهمان للغاية إذا أردنا تجنب سوء التفسير. وهذه الجوانب هي مسؤولية المحافل التي تتناول الأمن الدولي ونزع السلاح، سواء كانت اللجنة الأولى أو كياناتها الفرعية أو مؤتمر نزع السلاح.

ثالثا وأخيرا، تود سويسرا أن تشكر الأمين العام على تقريره عن "خطتنا المشتركة" (A/75/982) وعلى تحديده لعدة تحديات تتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. إننا نتشاطر هدف تعزيز الإدارة العالمية للأنشطة الفضائية بغية الإسهام في صون السلم والاستقرار في الفضاء والتمكين من استخدامه الآمن والمستدام في الأجل الطويل. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل سويسرا مشاركتها في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول ومشاركتها في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وفي الحالة الأخيرة، يظل العمل المتعلق باستدامة الأنشطة الفضائية على المدى الطويل أمرا أساسيا ويمكن أن يمهّد الطريق للعناصر الأولى لتنسيق حركة الملاحة الفضائية، وهو ما ترحب به سويسرا. إن عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية يسهم أيضا بشكل كبير في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال في مجالي الصحة أو تغير المناخ. ولهذا السبب نعتقد أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية يمكن أن تسهم في التحضير للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين ومؤتمر قمة المستقبل.

السيدة شان فالفيدي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): تقدر كوستاريكا هذه الجلسة المشتركة الرابعة بين اللجنتين الأولى والرابعة

المتعدد الأطراف بشأن استخدام الحلول الفضائية للتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس المشارك الحسان: قبل أن أعطي الكلمة للمتكمّل التالي، أود أن ألتزم من جميع المتكلمين في هذه الجلسة المشتركة التفاعلية أن يلتزموا بالحد الزمني، لأن المتكلمين أكثر ونحن نرغب في أن نستمتع إلى الجميع.

السيدة أرشينا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر مكتب شؤون الفضاء الخارجي ومكتب شؤون نزع السلاح على تنظيم هذه الجلسة، وأن أشكر المتكلمين على بياناتهم.

تؤيد سويسرا البيان المشترك الذي أدلت به المملكة المتحدة وتود أن تضيف بعض التعليقات بصفتها الوطنية بالإضافة إلى بياناتها اللذين أدلي بهما في اللجنتين الأولى والرابعة. ونظراً لضيق الوقت المتاح فسأدلي ببيان أقصر، ولكن النص الكامل لبياني والترجمة الإنكليزية له سيكونان متاحين.

أولاً، تود سويسرا أن تؤكد من جديد تمسكها بولايات مختلف الهيئات التي تعالج مسائل الفضاء في الأمم المتحدة، وترحب بعقد هذه الجلسة. والواقع أنه يسهم في مواءمة النهج، وتجنب الازدواجية، وضمان التكامل والاتساق بين طرق العمل المختلفة. وتتطلب هذه الأهداف حواراً متعدد التخصصات واجتماعات منتظمة بين الأوساط المعنية بنزع السلاح والفضاء.

ثانياً، اسمحوا لي أن أتناول بشكل ملموس موضوع هذه الجلسة بالإشارة إلى مثال للأنشطة الفضائية التي لها صدى على الأمن الدولي والاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي - وهو الإزالة النشيطة للحطام وأنشطة الخدمات في المدار، أو بشكل أعم عمليات الالتقاء والاقتراب. وتنطوي هذه الأنشطة على إمكانية الإسهام في استخدام الفضاء على نحو أكثر استدامة وفي تحسين حفظ البيئة المدارية، وذلك على النحو المشار إليه في المبدأ التوجيهي دال-2 بشأن استدامة الفضاء الخارجي على المدى الطويل، والذي اعتمدته اللجنة الرابعة في عام 2019. ونعتقد أن من المهم للجنة استخدام الفضاء

الأنشطة، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، وبالطبع القطاع الخاص. هناك حاجة ملحة إلى تكييف إدارة الفضاء مع واقعنا الجديد، وبمشاركة كل جهة من الجهات الفاعلة المعنية. الفضاء هو مشاع عالمي للبشرية، وتقع على عاتق الجميع مسؤولية ضمان استدامته.

السيد فيريرا سيلفا أراندا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أؤيد البيان الذي أدلى به للتو ممثل المملكة المتحدة، وأود أيضا أن أشيد بالرئيسين المشاركين على عقد هذه الجلسة المشتركة للجنة الأولى والرابعة.

كما ذكر آخرون قبلي، الفضاء الخارجي هو مشاع عالمي. وبالتالي فإنه يتطلب نهجا شاملا ولمختلف المجالات. إنه في الواقع مشاع عالمي، ويجب علينا حماية أمنه واستدامته لأننا نريد تحقيق الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، بما في ذلك السلم والأمن الدوليان والتنمية المستدامة لجميع الدول.

لقد ذكرت جانبي الأمن والاستدامة، ولكنني أيضا أنه بما أشار إليه السيد وانغ بوصفه مفهوم أمن الفضاء، وسلامة الفضاء، واستدامة الفضاء، واستقرار الفضاء، وكذلك بمقترحاته المتعلقة بإمكانية زيادة وترسيخ التعاون المشترك بين لجنيتنا. لهذا السبب، ولأسباب أخرى كثيرة، نعتقد أننا بحاجة إلى حوار مفتوح بين جميع الدول وفي جميع المحافل ذات الصلة بالأمم المتحدة لضمان الاستخدام المستدام للفضاء الخارجي لصالح البشرية جمعاء، ومع أخذ هذا الهدف في الاعتبار، وبغض النظر عن المناقشات بشأن الصكوك الدولية الملزمة، فإننا نحذو وضع معايير وقواعد ومبادئ للسلوكيات المسؤولة. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أيضا أن أؤكد من جديد أننا نرحب بجميع مبادرات الدول الأعضاء للامتناع عن إجراء تجارب القذائف التدميرية المضادة للسوائل، وذلك لأنها تؤثر على النظام الإيكولوجي للفضاء الذي أنشئ لصالح الجميع.

كما نعتقد أن من الأهمية بمكان مواصلة المناقشات بطريقة تكاملية في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين، وهيئة نزع السلاح، والفريق العامل المفتوح باب العضوية، وذلك من أجل تحقيق هدف إيجاد فضاء خارجي أكثر أمنا

بشأن التحديات التي تواجه أمن الفضاء الخارجي واستدامته. وهذا هو المحفل الوحيد الذي نناقش فيه حاليا الجوانب المتعلقة باستدامة الأنشطة الفضائية بجميع أبعادها.

إن القدرة على مواصلة القيام بالأنشطة الفضائية إلى أجل غير مسمى في المستقبل بطريقة تحقق أهداف الحصول المنصف على منافع استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية هي أمر بالغ الأهمية من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة. وفي هذا الصدد، تود كوستاريكا أن تسلط الضوء على ثلاثة جوانب أساسية تتعلق باستدامة الأنشطة الفضائية.

أولا، الأنشطة الفضائية ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن قرابة 60 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تتطلب أنشطة فضائية لتنفيذها أو لرصد التقدم المحرز فيها. الفضاء يسهم في التنمية، ويجب أن تكفل إمكانية القيام بذلك بطريقة مستدامة.

ثانيا، يجب أن نعتني بالفضاء بقدر ما نعتني بكوكبنا، ويجب أن نعمل معا لإبقائه خاليا من الحطام. ولا يمكننا خلق فجوة مصطنعة بين حماية البيئة على الأرض وخارجها. وعلى الرغم من أن بعض الدول تتقدم كثيرا على غيرها في استكشاف الفضاء، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الفضاء الخارجي هو مشاع عالمي للبشرية. ولذلك تقع على عاتقنا مسؤولية العناية به. ومن مسؤوليتنا أيضا أن نتجنب وقوع مأساة فضائية في مشاعنا العالمي. إن الفضاء الخارجي مورد لمنفعة البشرية جمعاء.

ثالثا، من المستحيل ضمان استدامة الأنشطة في الفضاء دون ضمان تنفيذها للأغراض السلمية حصرا. إن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أمر غير مقبول تحت أية ظروف أو ذرائع للاستخدام الأول أو الثاني أو الثالث.

وتخضع إدارة الفضاء الخارجي لمعايير وضعت في ظل ظروف مختلفة، عندما كان عدد قليل فقط من الدول تقوم بالأنشطة الفضائية. واليوم، أصبح الفضاء الخارجي أكثر ديمقراطية. لقد دخلت دول عديدة غمار تطوير الفضاء، وتشارك عدة قطاعات من المجتمع في هذه

وضعها الأمين العام، ولا سيما فكرته عن نظام متعدد الأطراف أقوى وأكثر تشابكا وشمولا يرتكز على الأمم المتحدة، ويشمل حوارا بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الفضاء الخارجي. في هذا السياق، وفي الختام، اسمحو لي أن أذكر أن البرتغال ستسهم في هذا الحوار من خلال تنظيم مؤتمر دولي بشأن إدارة الأنشطة الفضائية واستدامتها في النصف الأول من عام 2024 ونحن في طريقنا إلى مؤتمر قمة المستقبل في وقت لاحق من ذلك العام، ونعول أيضا على تعاون جميع المشاركين في هذا الصدد.

السيد إن دن بوش (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب هولندا بحلقة النقاش المشتركة هذه بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات المحتملة لأمن الفضاء واستدامته. وإلحاقا بالبيان الذي أدلت به المملكة المتحدة، أود بصفتي الوطنية أن أسلط الضوء على ثلاثة تحديات وأن أختتم بسؤال موجه إلى مقدمي الإحاطات.

يتمثل التحدي الأول في الطابع المعقد للتمييز الدقيق بين سلامة الفضاء وأمن الفضاء، وكما سبق شرحه بالفعل في إحدى الإحاطات، لأن كلا المفهومين يتعلقان بإمكانية الوصول بلا قيود إلى الفضاء وإلى الأصول الفضائية. وطبيعة الأصول الفضائية ذات الاستخدام المزدوج المتأصلة تسهم كذلك في زيادة التشابك بين سلامة الفضاء وأمن الفضاء. ويتضح هذا، على سبيل المثال، في مسألة عمليات الالتقاء والاقتراب، لأن تكنولوجيا خدمة السوائل في المدار وتزويدها بالوقود مماثلة للتكنولوجيا اللازمة للعمليات المدارية الأساسية والمضادة للسوائل. والنهج التدريجي القائم على السلوك المسؤول، دون استبعاد إمكانية وضع صك ملزم قانونا في المستقبل، هو أكثر طريق عملي للمضي قدما. فيمكننا بهذا النهج تحسين أمن الفضاء واستدامته مع تجنب القيود غير الضرورية على القدرات الفضائية المستخدمة في التنمية التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

ويتمثل التحدي الثاني في عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإطار القانوني العام الحالي للسلامة والأمن والاستدامة في الفضاء. إن معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي

وازدهارا. وترحب البرتغال أيضا بخطة عمل وأساليب عمل الفريق العامل المعني بالجوانب القانونية لأنشطة الموارد الفضائية، حيث أن البرتغال تتوق إلى أن ترى استمرار وتيرة العمل الجيدة بشأن هذا الموضوع وتعاون قوي مع جميع الوفود. كما نرحب بإقرار اختصاصات الفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي وأساليب عمله وخطة عمله، لأننا ملتزمون التزاما فعالا بالاستدامة الطويلة الأجل للفضاء الخارجي.

لقد أجرينا تقييما داخليا لتنفيذ المبادئ التوجيهية للاستدامة الطويلة الأجل لعام 2019، وكانت النتائج مرضية للغاية. وفي الواقع، يتم السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء شامل من وكالة الفضاء البرتغالية واستراتيجيتها. ويتجسد ذلك أيضا في العديد من المبادرات، بما في ذلك أحد المشاريع الرئيسية للوكالة، وهو مشروع "تحدي الانطلاقة الكبرى للذكاء الاصطناعي"، والذي أطلق في مؤتمر قمة لشبونة الأخير تحت شعار "فضاء مستدام لكوكب أرض مستدام". وكما ذكر ممثل كوستاريكا للتو، فإن كوكب الأرض المستدام والفضاء المستدام هما في الواقع شيء واحد، وتركز هذه المقترحات على تعزيز المحيطات المستدامة والإدارة المستدامة للموارد الأرضية والفضائية باستخدام الذكاء الاصطناعي.

وسنشهد في العقد المقبل تحولا هائلا في قطاع الفضاء مع جهات فاعلة جديدة من القطاعين العام والخاص، وعمليات تعاونية دولية جديدة، وطرق جديدة لمواجهة استكشاف الفضاء، والتي يجب علينا الاستعداد لها والتخطيط للمستقبل. والبرتغال هي بالفعل موطن لشركات توفر البيانات وأجهزة الاستشعار وخدمات رصد الحطام الفضائي من على الأرض، والتي ستكون قادرة قريبا على توفير قدرات تجنب الاصطدام لمشغلي الأقمار الصناعية. ولهذا السبب نود أيضا أن نشيد بالرئيسين المشاركين لدعوتهما أصحاب المصلحة إلى المشاركة في جلسة اليوم، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بفوائد المدخلات الواردة من القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص ومن المجتمع المدني.

وشأني شأن الآخرين الذين سبقوني، مثل ممثلي النمسا وسويسرا، اسمحو لي أن أعلن أننا نؤيد "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، التي

وإذ أشير مرة أخرى إلى مسألة زيادة التأزر، كما ذكر السيد الروضان أيضاً، اسمحوا لي أن أختتم بياني بسؤال موجه إلى مقدمي الإحاطات: ما هي الإمكانيات العملية الأخرى المتاحة لزيادة التأزر، خاصة بهدف تعزيز التعاون والتفاعل الأقاليميين؟

السيد ألفاريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): ترحب الأرجنتين بعقد حلقة النقاش المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة اليوم.

وإلى جانب اختصاصات كل لجنة، فإن الأرجنتين مقتنعة بأنه بقدر ما يكون هناك حوار وتأزر بين اللجنتين وتجنب لاذعواجية الجهود سيكون عمل الجمعية العامة أكثر كفاءة. ويحبذ بلدي تحقيق توازن بين خصوصية كل محفل وفقاً لولايته الخاصة، من ناحية، والتنسيق والتعاون المشترك بينهما، من ناحية أخرى، مع عدم معاملة مسائل الفضاء على أنها مقصورات مُحكمة الإغلاق، ومع مراعاة العلاقة الطبيعية المتبادلة بين الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي والتهديدات التي تتعرض لها هذه الاستخدامات.

إن النشاط الفضائي ضروري لرفاه البشرية. ومن شأن نشوب نزاع في الفضاء الخارجي أن تكون له عواقب وخيمة وأن يعرض للخطر جميع الاستخدامات والمستخدمين. فهناك عدد من التهديدات الناشئة من النشاط الفضائي، المتممة أو غير المتممة، والتي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة وأن تتصاعد بسرعة لتصبح نزاعاً أو أن تؤثر على الأمن السبيرياني. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أشير إلى أربعة عناصر للمناقشة.

أولاً، نلاحظ الزيادة الهائلة في عدد السواتل الموجودة في المدار، وهو ما ينجم عنه احتمال حدوث تداخل في الخدمات التي تقدمها أو اصطدامات محتملة قد تتسبب في خسائر اقتصادية فادحة. ثانياً، في السياق الحالي للنشاط الفضائي والتطور التكنولوجي، تشارك جهات فاعلة عديدة، من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية على حد سواء، بحيث لا ينبغي اعتبار الدول وحدها هي القادرة على تطوير تكنولوجيات تسفر عنها تهديدات للنظم الفضائية وتطبيقاتها. ثالثاً، إن تطوير صناعة الفضاء يجعل من الممكن التفكير في سيناريوهات

مجتمعة تشكل الأساس للإدارة الفعالة للفضاء، ودعوا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى كل واحدة من هذه المعاهدات دون مزيد من التأخير وإلى إدماج هذه المعاهدات في قوانينها الوطنية المتعلقة بالفضاء. علاوة على ذلك، ندعو جميع الدول إلى استخدام الآليات المتوخاة في هذه المعاهدات لضمان أقصى قدر من الشفافية بتسجيل أنشطتها الفضائية كما ينبغي. ومن الواضح لنا أن القانون الدولي الإنساني ينطبق على الفضاء الخارجي، كما ينطبق على الأرض، وأنه يجب على جميع الدول أن تقوم بأنشطة الفضاء الخارجي وفقاً للقانون الدولي.

ويتمثل التحدي الثالث في كيفية زيادة التأزر بين مختلف المحافل المتعددة الأطراف المشاركة في ضمان فضاء آمن ومأمون ومستدام. إن لهذه المحافل ولاياتها وأدوارها الخاصة، ولكن يمكنها الاستفادة في الوقت نفسه من الخبرات والأفكار والنتائج الموثقة المتاحة. وفي سعيها إلى تحقيق قدر أكبر من التأزر، ينبغي أن نحرص كثيراً على عدم الإفراط في تسييس المناقشات في فيينا، ولا الإفراط في النواحي القضائية للمناقشات في جنيف.

إن حلقة النقاش المشتركة التي عقدت اليوم هي أحد السبل لتعزيز هذا التأزر. والمثال الآخر هو مراقبة الفضاء وتتبع الأجسام الموجودة في المدار. وقد أثبتت عملية المراقبة وتتبع هذه بالفعل قيمتهما في تحسين السلامة الفضائية من خلال توفير الإرشاد لتجنب الاصطدام وتوفير المعلومات عن حالات العودة إلى الغلاف الجوي والتشظي. لكن لدى عملية المراقبة وتتبع الفعالة والموضوعية إمكانات أخرى لمراقبة الأنشطة الفضائية والتحقق من الامتثال للاتفاقات الدولية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن التطورات الجيوسياسية والتكنولوجية التي تجعل الفضاء مزدحماً ومتنازعا عليه وتنافسيا هي تطورات مستمرة بوتيرة سريعة وتتطلب منا اهتماماً عاجلاً. ويتعين علينا أن نتجنب أي تأخير لا مبرر له وينجم عن مناقشات ذات طابع إجرائي بحت. فينبغي لنا بدلاً من ذلك أن نركز على الجوهر هنا في نيويورك وفي فيينا معاً.

وحلفاؤها مذاهب تعلن أن الفضاء الخارجي هو بيئة أخرى للعمل، والذي يعني إيجازاً أنه ساحة جديدة للمواجهة المسلحة.

إنها تسعى إلى نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك نشر قدرات هجومية. علاوة على ذلك، ما فتئت منظمة حلف شمال الأطلسي تستخدم علناً الهياكل الأساسية للفضاء الخارجي ذات الطابع المدني البحث في أغراض عسكرية في مناطق النزاعات المسلحة. وتستخدم النظم التجارية الخاصة بشكل مباشر في دعم الأعمال العدائية، فهي تستخدم على سبيل المثال في جمع المعلومات الاستخباراتية لتوجيه القوات. ولدى الغرب الجماعي فرص ذات نطاق عالمي، والتي من الممكن في الواقع استخدامها في أي مكان على كوكبنا.

وليس لدى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أي تدابير فعالة لمواجهة هذه الحالة. ولذلك، تشعر منظمة حلف شمال الأطلسي بأنها تستطيع أن تفعل أي شيء يحلو لها. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. إن ممارسة استخدام سواتل ومجموعات مدنية لأغراض عسكرية تشكل تهديدات خطيرة لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى استخدام الفضاء القريب من كوكب الأرض في الأغراض السلمية. إنها تهدد العمليات الاجتماعية والاقتصادية على كوكب الأرض التي يتوقف عليها رفاه البلايين من الناس، وتحديدًا بالنسبة للناس في البلدان النامية. ومن ثم فإن الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي معرضة للخطر أيضاً.

ولا يبدو أن زملاءنا الأمريكيين والأوروبيين قلقون بشأن هذه الحقيقة. تحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها صرف انتباه المجتمع الدولي عن استعداداتهم العسكرية الجارية في الفضاء الخارجي من خلال شن عدة حملات في مجال السياسة الخارجية مثل المبادرة لفرض وقف اختياري على أنواع محددة من المنظومات المضادة للسواتل. وفي حين أن فكرة الولايات المتحدة هذه قد تكون جذابة ظاهرياً إلا أنها في الحقيقة تقتصر إلى المصادقية ولا تصمد أمام النقد. فهذه التدابير الانتقائية لا تكفي لضمان الأمن الشامل لأنشطة الفضاء الخارجي لجميع المشاركين.

يكون فيها استغلال الموارد من القمر والكويكبات ممكناً لتلك الجهات الفاعلة التي لديها التكنولوجيا والوسائل للقيام بذلك. رابعاً، إن المسائل المتعلقة بالأمن الحاسوبي لمنظومات الفضاء، واختبار الأسلحة ونشرها واستخدامها في الفضاء، والهجمات الحركية المتعمدة، والتجارب المضادة للسواتل، كلها شواغل تتعلق بالأمن المادي للأجسام الفضائية العاملة وبالسلم والاستقرار الدوليين. علاوة على ذلك، تؤثر جميع هذه المسائل على استدامة أنشطة الفضاء الخارجي.

وفي الختام، تؤكد الأرجنتين من جديد تقيدها الصارم بالمبادئ والاتفاقات التي ينبغي أن تحكم أنشطة الدول في مجال استكشاف الفضاء واستخدامه، بما في ذلك عدم العسكرة والالتزام باستخدام الفضاء من أجل تحسين الظروف المعيشية وتحقيق السلام بين الشعوب التي تقطن كوكبنا، والتعاون الإقليمي والعالمي في تطوير الأنشطة الفضائية التي ينبغي أن تكون في متناول البشرية جمعاء ولصالحها، بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي أو العلمي لأي أحد.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

لقد احتفلنا في 10 تشرين الأول/أكتوبر بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين لدخول معاهدة الفضاء الخارجي حيز النفاذ. لقد كانت هذه الوثيقة ولا تزال حجر الزاوية في نظام القانون الدولي للفضاء الخارجي. وللأسف، هناك عدد من البلدان لا تزال تدفع بفكرة أن المعاهدة غير مكتملة أو أنها غير صالحة للغرض في عالم اليوم. وهي تقترح وصفاً جاهزة لإصلاح الوضع، وهي اعتماد معايير وقواعد ومبادئ للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، مما يعكس فكرة غربية معروفة جيداً ومفادها أنه ينبغي وجود نظام قائم على القواعد ومقترن بالقانون الدولي.

فلنذكر أنفسنا بأن معاهدة الفضاء الخارجي تنص بوضوح على كيفية قيامنا بأنشطتنا الفضائية كدول وكيف ينبغي أن يتم ذلك حصراً لصالح السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن عدداً من البلدان - وفي مقدمتها الولايات المتحدة - أعلنت صراحة أن الغرض من سياستها الفضائية هو تحقيق التفوق العسكري في المدارات. وقد تبنت واشنطن

أننا على استعداد للتعاون مع جميع البلدان دون استثناء، والعمل يدا بيد لتطوير وسائل ونُهُج عملية للحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه تراثنا المشترك.

الرئيس المشارك الحسان: أود الإشارة هنا إلى أن لدينا 30 دقيقة، وأقل من ذلك، للاستماع إلى المداخلات القيمة والأسئلة من ممثلي الدول الأعضاء، ومن ثم إعطاء الكلمة للمشاركين الحواريين في هذه الجلسة التفاعلية للرد على الاستفسارات وإبداء الملاحظات.

لذلك، وأمانا الآن تقريبا 10 متحدثين متبقين على قائمة المتحدثين حتى الآن. لذا، ومن أجل إعطاء الفرصة للجميع، حيث أن هذه هي الجلسة الوحيدة أمانا، أود أن أطلب وألتمس من جميع المشاركين ضرورة اختصار بياناتهم، مع العلم أن بياناتهم الكاملة سيتم عكسها في التقارير والمحاضر التابعة لهذه الجلسة وهذه الجلسة الحوارية.

السيد سيتيا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يهنئ وفد بلدي الرئيسين المشاركين ويشكرهما ويشكر أعضاء فريق النقاش.

إن الهند، بوصفها دولة رئيسية في ارتياد الفضاء، قد خطت خطوات كبيرة في تطوير تطبيقات وتكنولوجيات متقدمة للفضاء الخارجي، والتي تشكل عمودا فقريا بالغ الأهمية للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. إن الهند تعارض تسليح الفضاء الخارجي وتدعو باستمرار إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه جبهة دائمة الاتساع للجهود التعاونية بدلا من النزاع. وتؤيد الهند النظر الموضوعي في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وما زلنا ملتزمين بوضع صك ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يكون شاملا في نطاقه، ومقبولا عالميا، ويمكن التحقق منه، ويتم التفاوض بشأنه على نحو متعدد الأطراف في مؤتمر نزع السلاح.

إننا ننشاطر الشواغل المتعلقة بما ينجم عن الحطام الفضائي من أخطار محتملة على سلامة الفضاء الخارجي واستدامته الطويلة الأجل. وقد نفذت الهند عدة تدابير وممارسات إلى أقصى حد ممكن وعملي، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي الصادرة عن الأمم المتحدة ولجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات

نحن لا نرى بديلا سوى توحيد جهود المجتمع الدولي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للالتزام بالاستبعاد الكامل للفضاء الخارجي من سباق التسلح هو موضوع الساعة على وجه الخصوص. وسيكون من الأمثل الأخذ بهذا الالتزام من خلال صك متعدد الأطراف وملزم قانونا، والذي من شأنه أن يشمل عندئذ نشر جميع أنواع الأسلحة في المدارات. ويمكن أن يكون الأساس الممتاز لذلك هو مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، والذي قدمته الصين والاتحاد الروسي.

إن الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي هو هدف رئيسي للبشرية، وهذا أمر تعمل عليه لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومؤتمر نزع السلاح. ونحن نؤيد أن تحل هاتان الهيئتان أي مسائل تتعلق بأمن أنشطة الفضاء الخارجي تمثيا مع ولايات الأمم المتحدة التي أنيطت بهما وتجنب أي ازدواجية.

وإزاء هذه الخلفية، نشعر بخيبة الأمل لأن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء وافقت على المبادرة التي فرضت عليها بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بما يسمى بالسلوكيات المسؤولة، والذي مُنح ولاية هي في الأساس تكرار للعمل الذي تقوم به لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومؤتمر نزع السلاح. كما أننا لا نفهم كيف يساعد على تعزيز لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية عقد الحوار المتعدد الأطراف بشأن الفضاء الخارجي في عام 2023، كجزء مما يسمى بمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، بمشاركة هيئات غير حكومية ذات صلة بالفضاء. فلدينا انطباع بأن طرائق وشكل هذه الفعالية من غير المحتمل أن تساعدنا على تحقيق نتائج لاستكشاف الفضاء تكون مقبولة للجميع.

وينبغي للتعاون الدولي بشأن الاستكشاف السلمي للفضاء أن يدعم بالكامل التنمية التدريجية للبشرية. فلا يمكننا اليوم بالفعل أن ندير حياتنا اليومية بدون تكنولوجيات الفضاء، وهذا هو السبب في

النهوض بالمحادثات العالمية بشأن الاستكشاف والاستغلال المستدامين للفضاء الخارجي. تترك الإمارات العربية المتحدة أهمية التعاون الدولي والحفاظ على الفضاء الخارجي للاستخدامات السلمية، بما في ذلك وضع المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية التي تحكم أنشطة الفضاء الخارجي. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل ملتزماً باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية والامتناع عن القيام بأنشطة فضائية تتعارض مع الالتزامات الدولية، بما في ذلك الأنشطة التي قد تعرض للخطر قدرة الدول الأعضاء على استخدام واستكشاف الفضاء الخارجي بحرية.

إننا نتشاطر القلق إزاء التهديدات القائمة للأصول الفضائية ومخاطر حدوث سباق تسلح في الفضاء. ونؤكد من جديد في هذا السياق التزامنا بوضع تدابير ووسائل لضمان سلامة وأمن الفضاء الخارجي. وينبغي أن تتاح للدول التي لديها برامج فضائية ناشئة الفرصة لتطوير برامجها الفضائية حتى تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ولذلك ينبغي إيلاء اهتمام شديد عند صياغة المبادئ الملزمة قانوناً وغير الملزمة قانوناً التي تحكم التقدم التكنولوجي. وتؤكد الإمارات العربية المتحدة التزامها بالجهود الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. إننا نشجع جميع الدول الأعضاء على العمل بشفافية تامة وبتدابير بناء الثقة لضمان الاستخدام السلمي والمستدام للفضاء الخارجي.

وأخيراً، تؤكد الإمارات العربية المتحدة على أهمية مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان سلامة وأمن الأنشطة الفضائية. كما نحث المجتمع الدولي على مواصلة النظر في المنظور الأوسع لأمن الفضاء والمسائل المرتبطة بالاستقرار والسلوك المسؤول في الأنشطة الفضائية، وكذلك تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي.

ويود وفدنا أن يشكركم، سيدي، على إعطائنا الكلمة. وأكرر مرة أخرى دعمنا الثابت للجهود الجماعية التي تبذلها هذه اللجنة في العمل من أجل الوصول الآمن والمنصف إلى الفضاء واستكشافه.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يعلق الوفد الصيني أهمية كبيرة على الجلسة المشتركة للجنة الأولى والرابعة بشأن

والمعنية بالحطام الفضائي، وإزالة الطاقة المخزونة في المراحل العليا، وتقييمات الاصطدام عند الإطلاق، وتحليل قرب الأجسام الفضائية من السوائل العاملة، والتخلص من السوائل الثابتة بالنسبة للأرض بعد انتهاء المهمة في مدارات مقابر فائقة التزامن، ومراحل إخراج السوائل في نهاية عمرها من المدار الأرضي المنخفض لتحويلها إلى صواريخ. وتعتبر الهند الوعي بالأوضاع الفضائية جزءاً لا يتجزأ ولا غنى عنه من العمليات الفضائية الوطنية المأمونة والمستدامة. وقد قامت الهند، من خلال المنظمة الهندية لأبحاث الفضاء، بإنشاء نظام للإدارة المأمونة والمستدامة للعمليات الفضائية وإنشاء شبكة لتتبع الأجسام الفضائية وتحليلها، وذلك من أجل تعزيز القدرات الوطنية لرصد الأجسام الفضائية وضمان الاضطلاع بأنشطة الهند في الفضاء الخارجي بطريقة مأمونة ومستدامة.

ونحن نرى أن المسائل المتعلقة بالحطام الفضائي يجب بشكل عام مناقشتها وزيادة تطويرها في المحافل ذات الصلة، مثل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحطام الفضائي. وتواصل الهند القيام بدور نشط في مداولات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، حيث ترأس الفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي التابع للجنة الفرعية العلمية والتقنية، وتولي الهند أهمية كبيرة للتعاون الدولي من أجل تعزيز استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ونقوم بتنفيذ برنامج لبناء القدرات مدته ثمانية أسابيع بشأن تطوير السوائل النانوية كمبادرة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. وقد تم إجراء دورتين في عام 2019، مع 60 مسؤولاً من 33 دولة، وبدأت دورة ثالثة، مع قرابة 32 مسؤولاً من 22 دولة.

السيد القاسم (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في الوقت الذي يشهد فيه العالم ثورة تكنولوجية مريعة وظهور اقتصاد الفضاء الجديد، من الأهمية بمكان الآن، وأكثر من أي وقت مضى،

ثانياً، يجب أن نعزز الاتصال والتعاون بين مختلف المنابر والعمليات بغية تشكيل أوجه تآزر فعالة في إدارة الفضاء الخارجي. ومنذ فترة طويلة الآن واللجنتان الأولى والرابعة، ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من الكيانات المتعددة الأطراف، تضطلع بالكثير من العمل المثمر بشأن مسائل الفضاء الخارجي ضمن ولاية كل منها.

في الوقت نفسه، أدى ظهور بعض العمليات الجديدة إلى منصات وعمليات مختلفة تتعدى على اختصاصات بعضها البعض. وينبغي للجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وغيرها من آليات نزع السلاح أن تعالج مسائل الأمن في الفضاء الخارجي، بينما ينبغي أن تواصل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إدارة قضايا السلامة الناشئة عن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ويجب على مختلف منابر وعمليات الأمم المتحدة أن تعزز الاتصال والتنسيق، وأن تركز على ولاياتها الأساسية، وأن تتجنب تجاوز ولاياتها وإزدواجية أعمالها. وينبغي لهذه الجلسة المشتركة للجنة الأولى والرابعة أن تؤدي هذا الدور بطريقة أكثر نشاطاً وفعالية من خلال إتاحة منبر للاتصال والتعاون بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والإسهام في تحسين فعالية إدارة الفضاء الخارجي.

ثالثاً، يجب أن نعزز المشاركة الواسعة والمتساوية لجميع الدول الأعضاء من أجل ضمان عدالة وشمولية عملية وضع القواعد الدولية للفضاء الخارجي، والتي من المهم فيها إحداث توازن بين الأمن والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وضمان تمتع جميع البلدان بالحق المتساوي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لمصالح البلدان النامية والبلدان الناشئة في ارتياد الفضاء، ورفض التحيز الأيديولوجي والمعايير المزدوجة والجزاءات الانفرادية وتجنب الإفراط في استخدام التهديدات الأمنية وغيرها من الذرائع لعرقلة الأنشطة الفضائية السلمية للبلدان الأخرى. إننا بالفعل في منتصف طريق عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وبصراحة، فإن لدى مختلف الأطراف الأفكار الخاصة

الفضاء الخارجي، والتي تمكن جميع البلدان من استكشاف مسائل أمن الفضاء الخارجي من منظورات مختلفة وتناول الآثار الأمنية للأنشطة الفضائية بطريقة متكاملة.

إن قضايا أمن الفضاء الخارجي واستدامته تزداد تشابكاً، وتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي يتداخلان بشكل متزايد، وأصبحت الجهات الفاعلة أكثر تنوعاً. ونتيجة لذلك تواجه الإدارة العالمية في الفضاء الخارجي تحديات جديدة. ولذلك من الضروري أكثر من أي وقت مضى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين هيئات الأمم المتحدة بشأن الإدارة العالمية للفضاء. وفي هذا الصدد، يتيح مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل فرصة هامة للجهود المتعددة الأطراف في السنوات المقبلة. وتود الصين في هذا الصدد أن تشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يجب أن نركز على أهم التهديدات الفضائية الأساسية وعلى المفاوضات المتقدمة بشأن معاهدة لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. فبينما توجد تهديدات متعددة الأوجه لأمن الفضاء الخارجي واستخدامه المستدام، يظل تسليح الفضاء الخارجي وتزايد خطر حدوث سباق تسلح يشكّلان أكبر وأهم تهديد أساسي. إذا أصبح الفضاء الخارجي ساحة للمعارك فلن يكون أمنه واستخدامه المستدام ممكنين.

وتوافق آراء المجتمع الدولي منذ أمد بعيد هو التفاوض على معاهدة بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح فيه، وإبرام هذه المعاهدة، ومعالجة الثغرات الموجودة في النظام القانوني القائم، وضمان استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً. وهذه هي أيضاً الطريقة الأساسية للحفاظ على الأمن وضمان الاستخدام المستدام الطويل الأجل للفضاء الخارجي.

تدعو الصين جميع البلدان إلى أن تدعم بقوة مشروع القرار A/C.1/77/L.70، الذي سيقدم إلى اللجنة الأولى في هذا العام، وإنشاء فريق خبراء حكوميين تابع للأمم المتحدة معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومواصلة المناقشات حول عناصر صك قانوني دولي بشأن الفضاء الخارجي على أساس عمل فريق الخبراء الحكوميين السابق التابع للأمم المتحدة في عامي 2018 و 2019.

أدلى به زميلي ممثل المملكة المتحدة. في هذا الصدد، أود أولاً أن أشكركم، سيدي، وأن أشكر رئيسكم المشارك على اختياركم لأعضاء فريق النقاش. أعتقد أنكم قمتم باختيار ممتاز وشامل ومتوازن. وأود أن أبدي أربع ملاحظات موجزة، وأعتذر إذا بدت مبسطة.

تعليقي الأول القائم على هذه المناقشة، وهو أمر بديهي، هو أننا نتناول موضوعاً يغطي مسائل مدنية وعسكرية على حد سواء. وأتفق مع زميلي الصيني على أن المسألتين تتداخلان. وتعليقي الثاني، الذي يتصل بالتعليق الأول، هو أن لدينا الوسائل المفاهيمية لمعالجة تلك التداخلات، والتي تتعلق بسلامة الفضاء الخارجي من ناحية، وأمنه من ناحية أخرى. وتعليقي الثالث يتعلق بحقيقة أن سلامة وأمن الفضاء لهما منطق مختلف. فلا يمكننا أن نضع الأنشطة أو السلوكيات العدائية في الفضاء الخارجي، بما في ذلك التسبب عمداً في حطام فضائي، في نفس فئة التداعيات الناجمة عن الحوادث التي تنطوي على بنية تحتية ساتلية فاشلة. فهي ليست نفس الشيء. إلا أن الهدف هو نفسه، وهو تمكين جميع الدول من الوصول الحر إلى الفضاء. ولذلك لا توجد ازدواجية في عمليات الأمم المتحدة، خلافاً لما يعتقد الوفد الروسي. وتعليقي الرابع هو أن ترسيخ أمن الفضاء وضمان سلامة الفضاء سيعتمدان على منطقتين معياريتين متميزتين ولكنهما متكاملتان - وأكرر أنهما معياريتان. وغني عن القول إن الإطار المعياري الذي يجب أن نتصوره للمستقبل يجب أن يشمل صناعة الفضاء. وينبغي أن نكون مبتكرين في هذا المجال. وكما ذكرتم، سيدي، هناك مسألة التسليح. إن من وجهة نظر بلدي أن الحديث عن الأسلحة في الفضاء يخلق صعوبات، لأن مفهوم ما يشكل سلاحاً أخذ في التطور، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيات الجديدة.

أشكركم مرة أخرى، سيدي، لأن هذا النوع من الجلسات هو بالضبط ما نحتاج إليه لتعزيز تنسيق الأمم المتحدة لعمليات متميزة ولكنها متكاملة.

الرئيس المشارك الحسان: أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى التزامه بعامل الوقت. وأذكر الوفود مرة أخرى بأن بياناتها الكاملة سيتم تحميلها على بوابة البيانات الإلكترونية.

بها. ويبقى أن نرى ما إذا كانت العملية ستتوصل إلى توافق في الآراء، وستجمع أفكار ومعارف جميع الأطراف، وتحترم آراء البلدان النامية وتأخذها في الاعتبار بشكل كامل، وتعكس حقاً مواقف ومطالب الجميع بطريقة متساوية ومتوازنة، وكل ذلك يتطلب من كل دولة عضو بذل المزيد من الجهد. وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف من أجل التحقيق الفعال لمفهوم بناء مجتمع ذي مصير مشترك في الفضاء الخارجي وزيادة الإسهام في صون أمن الفضاء الخارجي واستخدامه المستدام على المدى الطويل.

الرئيس المشارك الحسان (تكلم بالإنكليزية): بغية إتاحة الوقت لأعضاء فريق المناقشة للرد على أسئلتنا، أناشد مرة أخرى جميع الوفود المتبقية في قائمتي أن تقصر بياناتها على الوقت المخصص. وأكد لها أن جميع بياناتها المكتوبة سيتم تحميلها بالكامل على بوابة البيانات الإلكترونية.

السيدة رودريغيس أكوستا (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير السلفادور لتنظيم حلقة النقاش المشتركة هذه من أجل التصدي للتحديات المحتملة المتعلقة بسلامة واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي.

وتوفيرا للوقت، لن نطرح سوى الأسئلة التي لدينا للفريق المشترك. نود أن نسأل أعضاء فريق المناقشة عن آرائهم بشأن عملية تحديث المبادئ التوجيهية للاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي (A/74/20، المرفق الثاني)، وذلك بالنظر إلى التحديات الحالية والمستقبلية التي يفرضها تطور الأنشطة العلمية والاقتصادية المتعلقة بالموارد الفضائية. وبالمثل، كيف يمكن تعزيز التعاون الدولي في بناء وتطوير القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في استدامة أنشطة الفضاء الخارجي على المدى الطويل؟ وستتاح النسخة الكاملة من بياننا على بوابة البيانات الإلكترونية.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كما طلبتم، سيدي، سأتوخى الإيجاز. وبروح الحوار، سأتكلم عن البيان المشترك الذي

العام الماضي بشأن القرار 3/76، المعنون "خطة الفضاء 2030": الفضاء باعتباره محركاً للتنمية المستدامة"، والذي يبرز الدور الفريد للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي في النهوض بالتعاون الفضائي الدولي بشأن استدامة الفضاء وبناء القدرات المرتبط بذلك. وتتطلع الولايات المتحدة إلى المناقشات التي ستجرى في العام المقبل في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجانها الفرعية بشأن التخطيط لإجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الفضاء كجزء من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، في أيلول/سبتمبر 2024. فيمكن للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين والفعاليات التحضيرية للمؤتمر أن تتيح فرصة هامة للدول الأعضاء للجمع بين الحكومات وجهات فاعلة رائدة أخرى في مجال الفضاء ولتقييم طائفة واسعة من التحديات التي تواجه أمن الفضاء واستدامته، فضلاً عن فرص التعاون الدولي لمعالجة المسائل الراهنة والناشئة.

وبغية التمكين من إجراء مناقشات أكثر شمولاً، نحث جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي الصادرة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والمبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل. وتشكل تلك المبادئ التوجيهية حجر الزاوية لحماية البيئة الفضائية والنهوض بالمبادئ الرئيسية للتعاون الدولي في استخدام الفضاء في الأغراض السلمية. ومن الضروري أن تنفذها جميع الدول تنفيذاً كاملاً لضمان أن تكون الأنشطة الحكومية، فضلاً عن الأنشطة التجارية وغيرها من أنشطة القطاع الخاص، متسقة مع تلك المبادئ التوجيهية التي اعتمدت بتوافق الآراء.

ويدعم التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أيضاً الجهود المتميزة والتكاملية في محافل الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي تركز على الشفافية وتدابير بناء الثقة للحد من التهديدات الفضائية من خلال قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول عن الأنشطة الفضائية للأمن الوطني. وكما أشار وفد بلدي بالأمس في اللجنة الأولى (انظر A/C.1/77/PV.22)،

السيدة ماكيرنان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة البيان الذي أدلت به المملكة المتحدة سابقاً بالنيابة عن 42 وفداً. ونرحب أيضاً بهذه الفرصة للإدلاء بعدة تعليقات إضافية تتعلق بالتحديات التي تواجه أمن الفضاء واستدامته.

إننا نعرب عن تقديرنا البالغ للجهود التي يبذلها مكتبنا وأمانتا اللجنتين الأولى والرابعة لتنظيم حلقة نقاش غنية جداً بالمعلومات وشملت وجهات نظر صناعة الفضاء التجارية. فكما رأينا في السنوات الثلاث التي انقضت منذ حلقة النقاش المشتركة السابقة (انظر A/C.1/74/PV.20)، يواصل قطاع الفضاء التجاري النهوض بتكنولوجيات وتطبيقات الفضاء. وتخلق القدرات الناتجة عن ذلك صناعات ووظائف جديدة، مثلما في تكنولوجيا الطاقة النظيفة والوصول إلى شبكات النطاق العريض، مما يوفر فرصاً متزايدة للتنمية المستدامة. كما أن المتعهدين التجاريين للأنشطة الفضائية يؤدون دوراً رائداً في وضع المعايير التقنية وأفضل الممارسات العملية للأنشطة الفضائية المأمونة والمستدامة. وبالنسبة للولايات المتحدة، تعد صناعة الفضاء التجارية شريكاً رئيسياً في الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي الصادرة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومبادئها التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي على المدى الطويل (A/74/20، المرفق الثاني). إن هذا التعاون، وكذلك العدد المتزايد من المساعي التعاونية مع الدول الأخرى، يسهم في تعزيز الإدارة العالمية للأنشطة الفضائية.

ويؤكد إطار أولويات الفضاء واستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة من جديد التزامنا الطويل الأمد بدعم وتعزيز نظام دولي للفضاء الخارجي قائم على القواعد. وستواصل الولايات المتحدة المشاركة في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للنهوض بالتعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتحسين الثقة بين الدول من خلال الشفافية وتدابير بناء الثقة، مثل معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول للأنشطة الفضائية. وعلى وجه الخصوص، كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء في

الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم جمهورية كوريا التزاماً راسخاً باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتود أن تسلط الضوء على الأدوار والجهود الهامة التي تضطلع بها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي. وبينما تحرز جمهورية كوريا تقدماً في قدرتها الفضائية، فإنها ستزيد من تعزيز التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وفي الختام، تؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها القوي باستخدام السلمي والمستدام للفضاء الخارجي وتؤكد للجميع أن أنشطتها الفضائية تتماشى تماماً مع تلك الروح.

السيد غيليش (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر جميع المتكلمين وأعضاء فريق المناقشة اليوم على ملاحظاتهم وإسهاماتهم القيمة. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد على أهمية التوزيع الجغرافي العادل لمقدمي الإحاطات. ونأمل أن تحظى أي مسائل يشارك فيها ممثلو الدول النامية بالاهتمام الذي تتطلبه لحلها.

يشهد العالم اليوم طفرة في تكنولوجيا الفضاء. وفي ظل هذه الظروف، فإن ازدياد عدد النزاعات في الفضاء الخارجي وأنشطة بعض الحكومات الرامية إلى الهيمنة على ذلك المجال أو السعي إلى التفوق فيه قد كشفت عن عدم كفاية الصكوك القائمة، لا في مواجهة التحديات الجديدة لأمن الفضاء الخارجي فحسب، بل أيضاً في تعزيز استخدامه واستكشافه في الأغراض السلمية. وقد أثارت بعض الدول مفهوم السلوك المسؤول رداً على هذا القصور. ومع ذلك، وفي حين أنها لفترة سياسية جذابة، نعتقد أن هذا المفهوم عبارة غير موضوعية ومفرطة في التبسيط وغامضة وغير واضحة تحركها التوقعات السياسية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن القواعد تستند عادة إلى التوقعات وليس إلى دعم السعي إلى إبرام اتفاقات قانونية.

وكما رأينا من التجارب السابقة، فإن بناء السلوكيات على المعايير بدلاً من الاتفاقات القانونية يمكن أن يصبح أداة لبعض البلدان للتهرب

ترحب الولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ عملاً بالقرار 231/76 ونؤيد أيضاً مواصلة المناقشات بشأن الشفافية الفضائية وتدابير بناء الثقة في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وأخيراً، تشجع الولايات المتحدة الوفود الأخرى على تأييد مشروع قرار جديد للجنة الأولى، قدمته الولايات المتحدة و 33 وفداً آخر، يدعو جميع الدول إلى الالتزام بالامتناع عن إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسوائل (A/C.1/77/L.62). ويمكن أن يكون ذلك الالتزام تدبيراً أولياً عاجلاً يرمي إلى منع الضرر الذي يلحق ببيئة الفضاء الخارجي، بينما يسهم أيضاً في وضع مزيد من التدابير لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيدة جيوغين (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أولاً، تود جمهورية كوريا أن ترحب بجلسة اليوم المشتركة للتصدي للتحديات المحتملة لأمن الفضاء واستدامته، لأن من المهم أن يكون لدينا نهج عملي وكي في التعامل مع مسألة الفضاء الخارجي.

وتؤيد جمهورية كوريا البيان المشترك الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة في وقت سابق اليوم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على التزام جمهورية كوريا، بوصفها دولة تتراد الفضاء، بضمان بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة. وفي هذا الصدد، تود جمهورية كوريا أن تذكر بأنها أعلنت التزامها بالامتناع عن إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسوائل خلال المناقشة المواضيعية للجنة الأولى (انظر A/C.1/77/PV.22).

وتؤيد جمهورية كوريا تائيداً تاماً عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية خلال العام الماضي وقد شاركت فيها مشاركة نشطة. ونعتقد أن المناقشة الحالية ستسهم في الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول في الفضاء

اليقين القانوني، وخاصة بشأن ما إذا كان السلوك في الفضاء قانونياً، سيكون من المستحيل تقرير ما إذا كان السلوك غير مسؤول أم لا.

وختاماً، بما أننا في عصر تجدد استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، مع وجود برامج نشطة تهدف إلى إرسال البشر إلى أماكن نائية في الفضاء الخارجي وعمليات إطلاق آلاف السواتل الجديدة المخطط لها، فإننا نشهد تهديدات جديدة للأمن والسلامة والاستدامة. لذلك فإن نظمنا التنظيمية في حاجة ماسة إلى التحديث تمشياً مع هذا العصر الجديد إذا أردنا الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه مشاعات عالمية.

وأخيراً، نطلب بكل احترام أن يأتي التقرير المشترك للرئيسين المشاركين، الذي سيعقد في وقت لاحق، مجسداً لرغباتنا بدقة.

السيد غاليندو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بتنظيم حلقة النقاش المشتركة اليوم بين اللجنتين الأولى والرابعة. ومن وجهة نظر وفد بلدي، من المهم ألا يغيب عن بالنا الطابع التكاملي لعمل كلتا اللجنتين مع الاعتراف بولايتهما المحددتين.

وكما أشير في المناقشة المواضيعية بشأن الفضاء الخارجي، فإن الموجودات الفضائية ذات أهمية حاسمة لمجتمعات واقتصادات جميع البلدان، في طائفة واسعة من الأنشطة. ونظراً للاعتماد المتزايد على الفضاء عموماً، فإن أي اضطراب يحدث في تلك البيئة يمكن أن يقوّض بصورة جسيمة إمكانات الاستخدام المستدام للمدارات الأرضية من أجل الأغراض السلمية للأجيال المقبلة. وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة التي تعتبر غير مسؤولة وغير مستدامة يمكن أن ينظر إليها على أنها تهديدات لأمن الفضاء، مما قد يؤدي إلى سوء التفسير والتصعيد.

وتولي البرازيل أهمية خاصة لضمان أن يشجّع هذا الاجتماع على التفكير في الحاجة إلى معالجة الخلق المتعمد للحطام الفضائي. وكما أكد العديد من المتكلمين، فقد أصبح الفضاء الخارجي مزدحماً بصورة متزايدة، وبالتالي فإن تعزيز سلامة الموجودات الفضائية بات يمثل تحدياً حقيقياً. وفي هذا الصدد، تمثل مجموعة التوصيات الصادرة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إسهاماً حاسماً في ضمان إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي وسلامته.

من مسؤوليتها وإلقاء اللوم على بلدان أخرى. فهو يستحدث معايير مزدوجة، وانقسامات سياسية، وحواجز تقنية، وقيوداً انفرادية تعسفية كذرائع لوضع عقبات أمام استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وبالنظر إلى أن بعض البلدان تطور بسرعة أصولها وبرامجها الفضائية العسكرية، فإن خطر التسليح هو أخطر تحد نواجهه للفضاء الخارجي ويجب التصدي له على وجه السرعة. وبهذه الطريقة، تكون الجهود الرامية إلى الحد من التهديدات ومنعها من خلال صكوك ملموسة وملزمة قانوناً أكثر إلحاحاً وفعالية وكفاءة وضرورة من مجرد الاستجابة فيما يتعلق بعدم مسؤولية التهديدات الحقيقية أو الناشئة عند نشوئها.

إن التحديات الأمنية في الفضاء الخارجي شاغل تشاظره البشرية جمعاء، وينبغي أن يكون منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التزاماً على جميع البلدان. وفي حين أعلنت بعض الدول أن الفضاء الخارجي ساحة جديدة للحرب وهي تطور قدراتها العسكرية، وتنشئ قوات فضائية عسكرية، وتسعى إلى الهيمنة والتفوق من خلال التكنولوجيات العسكرية المتقدمة في الفضاء الخارجي، فإن الجهود المبذولة للتصدي لأعمالها بوضع معايير غير ملزمة قانوناً مضیعة للوقت. فمن أجل الحفاظ على أمن الفضاء الخارجي، ينبغي تنظيم جميع هذه الإجراءات من خلال قواعد ملزمة قانوناً بدلاً من اللجوء إلى قواعد عشوائية وتقييمية في مواجهة السلوك المسؤول أو غير المسؤول.

وقد أيدت جمهورية إيران الإسلامية تقديم مشروع معاهدة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي كأساس لإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة ملزمة قانوناً في مؤتمر نزع السلاح. كما شاركنا بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي أنشئ في عام 2017، وفي اجتماعاته التي عقدت في عامي 2018 و 2019. وللأسف، وقفت دولة معينة ضد توافق الآراء في الفريق وحالت دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقريره في الأمم المتحدة. إن النهج الانتقائية، مثل النهج القائمة على السلوكيات، غير مقبولة لأنها تؤدي إلى أحكام تعسفية سياسياً وتدابير تمييزية بدون أطر قانونية. ومن دون

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بمبادرة عقد حلقة النقاش المشتركة هذه للجنة الأولى والرابعة بشأن المسائل المتصلة بالفضاء الخارجي. ونشكر أعضاء فريق المناقشة على عروضهم المفيدة ونقدّر التبادل الموضوعي للآراء حتى الآن.

إن لدى باكستان، بوصفها دولة ناشئة في مجال الفضاء، برنامجاً فضائياً متواضعاً ولكنه متنامٍ. ومنتشاطر الشواغل إزاء التهديدات المتزايدة لأمن الفضاء الخارجي واستدامته. ومن الواضح أيضاً من مناقشات اليوم أن نطاق التهديدات التي يتعرض لها الفضاء الخارجي قد اتسع وأصبح أكثر تعقيداً. وإذا حكمنا من خلال أي مصفوفة موضوعية، فإن هناك سباق تسلح متصاعداً في الفضاء الخارجي وتسلحاً أكبر من أي وقت مضى في بيئته، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر على الاستخدامات السلمية.

إن الفضاء الخارجي مشاعات عالمية، وتظل جميع الأجرام السماوية، بما فيها القمر، تراثاً مشتركاً للبشرية. ولا يجوز استكشافها واستخدامها إلا للأغراض السلمية ولمصلحة جميع البلدان، وتظل متاحة لجميع الدول دون تمييز، بغض النظر عن مستوى تطورها العلمي أو التقني أو الاقتصادي. وهناك توافق دولي في الآراء بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الأمر الذي ما زلنا نؤمن إيماناً راسخاً بأنه يخدم المصالح المشتركة والجماعية لجميع البلدان. ومما يبعث على القلق أن هذين الأساسين - اللذين طالما رسما نهج المجتمع الدولي إزاء الفضاء الخارجي واستخدامه - يتعرضان بشكل متزايد للتحدي والتهديد وفي بعض الحالات للتقويض.

وإلى جانب التحديات التي يشكلها ازدحام الفضاء الخارجي وتزايد التنافس عليه - لا سيما فيما يتعلق بإدارة حركة المرور الفضائية وتخفيف الحطام اللذين لا يزالان مهمين لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل - هناك اتجاهات مقلقة في المجال الأمني يصورها البعض بصورة متزايدة على أنها وضع طبيعي جديد. ويتعاطم التهديد الذي يشكله نشر الأسلحة من خلال الإدماج المتزايد لمنصات تكنولوجيا الأسلحة والهياكل المخصصة في المجالات النووية

ومن وجهة نظر أمنية، تشارك البرازيل بنشاط في المناقشات الجارية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول الذي يمكنه أن يصوغ معايير وقواعد طوعية تركز على الإطار القانوني القائم قد تشكل الأساس لاعتماد صك ملزم قانوناً في المستقبل بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويستند دعم البرازيل لتلك العملية إلى فكرة أنه يجب تهيئة بيئة من الثقة بغية إرساء الأسس المناسبة للمفاوضات في المستقبل بشأن إبرام معاهدة.

ويرى وفد بلدي أن الخطوة الرئيسية التي يتعين اتخاذها في ذلك الاتجاه هي حظر التجارب المدمرة المضادة للسواتل. وكما قلنا من قبل، فإن استحداث أسلحة مدمرة مضادة للسواتل واختبارها واستخدامها في نهاية المطاف في النزاعات لا يزال يشكل أخطر تهديد حالي لأمن الفضاء الخارجي واستدامته. تشكل هذه الأسلحة محركاً رئيسياً لعدم الثقة وعدم الاستقرار في الفضاء، في حين أن اختبارها يولد حطاماً مستديماً جسيماً، مما يؤدي إلى تلوث كبير للبيئة المدارية ويزيد من خطر الاصطدام بالأجسام الفضائية. ونأمل أن يكون الالتزام بإنهاء هذه التجارب خطوة أولى هامة نحو تهيئة بيئة محسنة للمفاوضات بشأن أمن الفضاء الخارجي، ولا سيما بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

والنهج التكميلي أساسي لضمان بقاء الفضاء الخارجي مفتوحاً وآمناً ومأموناً ومستداماً في الأجل الطويل. ووفد بلدي ملتزم بمواصلة المناقشات والمفاوضات التي تجمع بين جميع الجوانب التي تؤثر على الطريقة التي نستخدم بها الفضاء الخارجي من خلال اعتماد نهج شامل يهدف إلى بناء الثقة بين الدول، وتضييق هوة الخلافات، وتمكيننا من الوفاء بولايئنا المتمثلة في التفاوض على صك قانوني بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس المشارك الحسان: أكرر مناشدة الرئيسين المشاركين لجميع الوفود بتوخي الإيجاز.

أو جزئية. فلا يزال النهج الكلي للأمن في الفضاء الخارجي، بما في ذلك الأبعاد المختلفة التي تطرقت إليها، هو الخيار الأكثر عملية. وقد تكون لذلك أيضاً ميزة إضافية تتمثل في كونه أمراً يصبّ في صالح جميع الدول ولمصلحتها.

السيد ماكاريفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أشكر الرئيسين المشاركين على إتاحة الفرصة لي للإعراب عن رأي بيلاروس. وسأتوخى الإيجاز والاختصار.

إننا نشير مع الأسف إلى أن الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين لا تزال رهينة للنهج المسيسة التي تتبعها الدول العظمى على حساب مبادئ توافق الآراء وتعددية الأطراف. إننا نشهد تآكلاً في النظام المتعدد الأطراف مصحوباً بتزايد التوترات والمواجهة، فضلاً عن تدمير الصكوك المنهجية لتحديد الأسلحة، بما في ذلك في الفضاء الخارجي. ونود أن نوجه انتباه الوفود إلى ضرورة استئناف حوار دولي متسع القاعدة لاستعادة الثقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ونؤكد من جديد تأييدنا الثابت لمشروع المعاهدة الذي وضعته روسيا والصين بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية. ونشدد مرة أخرى على الأهمية الحاسمة للمبادرة الدولية للالتزام السياسي بمبدأ عدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وندعو جميع الدول إلى الانضمام لتلك المبادرة.

كما ندعو جميع الدول إلى التخلي عن ممارسة فرض خطوط حمراء عند مناقشة المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي. ونعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق التقارب بشأن هذه المسألة هي إجراء حوار على مستوى الخبراء. وبيلاروس مستعدة للدخول في حوار مفتوح وشامل وقائم على الاحترام المتبادل مع جميع الدول بشأن هذه المسألة بصورة تتصف بالجميع.

الرئيس المشارك الحسان: استمعنا إلى البيان الأخير في حوارنا النقاعي.

والسيبرانية والتقليدية والفضاء الخارجي. ويمثل تطوير ونشر منظومات الدفاع بالقذائف ودمجها مع منظومات الفضاء الخارجي والأسلحة المضادة للسواتل وأسلحة الطاقة الموجهة بعضاً من أبرز أشكال هذه التهديدات، سواء للفضاء الخارجي أو لكوكب الأرض. ومن الموثق توثيقاً جيداً تزايد عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للفضاء الخارجي، بما في ذلك الاندماج المتزايد بين الاستخبارات المدنية والمؤسسات والمساعي العسكرية.

وتؤكد الحالة بوضوح مدى إلحاح رفع مستوى الهيكل المعياري والقانوني القائم الذي يحكم الأبعاد الأمنية للفضاء الخارجي بغية التصدي لتلك التهديدات والمخاطر المتزايدة. ولا بد من سد الثغرات المعروفة جيداً بإبرام معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في مؤتمر نزع السلاح. وبينما تسلم باكستان بقيمة الشفافية وتدابير بناء الثقة في تعزيز الثقة بين الدول، فإنها لا ترى في هذه التدابير بديلاً عن صكوك الالتزام الملزمة قانوناً القائمة على المعاهدات.

ولحسن الحظ، هناك عدة مؤسسات متعددة الأطراف ذات ولايات متميزة للتداول بشأن مجموعة من التدابير ووضعها لضمان أن يظل الفضاء الخارجي مشاعاً عالمياً لجميع الشعوب والدول. ونحن نؤيد تأييداً تاماً دور كل منبر بما يتماشى مع ولايات واختصاصات كل منها. وتشير المناقشات في مختلف المحافل أيضاً إلى ضرورة تجنب الوقوع في شرك التركيز على المسائل الهامشية وحدها، على حساب المسائل الأساسية المحيطة بالأمن في الفضاء الخارجي. وإذا أريد أن يكون هناك معيار من أساسه، فإن المعيار الأولي للمسؤولية تجاه الفضاء الخارجي اليوم ينبغي أن يكون التصديق على جميع المعاهدات الدولية الأساسية الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي والتقيّد بها.

إن الفضاء مورد محدود وهش ويجب الاستمرار في معاملته بشكل عام كمشاعات عالمية. وغني عن البيان أنه يكاد يستحيل ضمان أمن الفضاء كغاية دون وجود أدوات موثوقة وملزمة قانوناً لحماية الفضاء الخارجي من التهديدات المتزايدة. كما أنه لا يبدو من المجدي حل مشكلة أمن الفضاء الخارجي بطريقة تدريجية أو انتقائية

أخرى، هذه قرارات تتخذها الدول الأعضاء، وبغية المضي قدماً في ذلك، أفترض أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تناقش هذه المسألة فيما بينها والبت فيها. هذه مجرد ملاحظات عامة من جانبي. ولا أعرف ما إذا كان يمكننا أن نفتح الباب للأسئلة - ولست متأكداً مما إذا كان لدينا الوقت الكافي لذلك.

الرئيس المشارك الحسان (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة جنيفر وارين، من رابطة صناعة السوائل، إذا كانت ترغب في الرد على أسئلة أو إبداء أي ملاحظات. مع ذلك، فقد استنفدنا وقتنا. وأرجو من الجميع أن يتكلموا بالإنكليزية، لأن خدمات الترجمة الشفوية ستتوقف الآن.

السيدة وارين (تكلمت بالإنكليزية): أدرك أن الوقت أماناً ضيق جداً، ولكنني اعتقدت أن السؤال - الذي طرحه ممثل السلفادور على ما أعتقد - بشأن بناء القدرات قد يكون ذا أهمية مشتركة كبيرة، لأن صناعة الفضاء تركز بشدة على الحاجة إلى تنمية المواهب. وكما هو الحال مع العديد من الصناعات، هناك نقص في ذلك، ونحن نعمل بجد لتنمية المواهب من خلال عدد من الموارد المختلفة. أعتقد أنه يمكنني أن أسلط الضوء على موردين اثنين الآن، إن جاز لي ذلك. أحدهما هو الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية، الذي أثق أن العديد من الأعضاء على دراية به. ولديه برامج للشباب في بداية حياتهم المهنية وللخريجين الجدد، بالإضافة إلى التدريب الداخلي والبرامج الإرشادية، وفروعه الوطنية لديها أقسام تقوم بذلك أيضاً. هذا فقط على المستوى التنظيمي، لكن الكثير من الشركات الفردية العاملة في مجال الفضاء لديها برامجها الخاصة على مستوى المدارس الثانوية والكلية المتوسطة والكلية للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بما في ذلك في مجالات خاصة بالفضاء، من خلال البرمجة والتدريب المهني والتدريب الداخلي والرعاية والمنح الدراسية. لذلك يحاول الكثير من الكيانات وضع الموارد في هذا الجهد، ويسعدني أن أتابع مع أي شخص يرغب في الحصول على مزيد من المؤشرات.

الرئيس المشارك الحسان (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة وارين على ملاحظاتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء حلقة النقاش الموقرين للرد على التعليقات التي أُبديت والأسئلة التي طُرحت. أعطي الكلمة لأخي السيد عمران شرف، رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

السيد شرف (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع المتكلمين اليوم على أسئلتهم وملاحظاتهم بشأن موضوع مناقشتنا. ولا أريد أن آخذ الكثير من وقت الجميع، ولكن بالنسبة لبعض الملاحظات الختامية، واستناداً إلى بعض المناقشات التي جرت اليوم، أود أن أسلط الضوء على بضع نقاط.

فيما يتعلق بالعمل الجاري في فيينا وفي جنيف، أعتقد أن من الأهمية بمكان أن نتوخى الوضوح الكامل في التمييز بين مسؤوليات ونطاق عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، ومكتب شؤون نزع السلاح ومكتب شؤون الفضاء الخارجي بشكل عام. هذا التمييز ضروري لمساعدتنا على المضي قدماً وإنجاز الأعمال. ولكن هناك مجالات للمناقشة تتعلق بالفضاء الخارجي - ومن أمثلتها الحطام الفضائي - ترتبط فيها الأمور الجاري مناقشتها إلى حد ما ببعضها البعض في المناقشات الدائرة في فيينا وفي جنيف. وعندما نتحدث عن التنمية المستدامة لأنشطة الفضاء الخارجي، بما في ذلك استدامتها وسلامتها، فمن الواضح أن المناقشة تجري في فيينا. وعندما نتكلم عن الأمن، فالمناقشة في جنيف. إلا أن الحطام الفضائي يناقش في كلا المكانين.

وعليه، فإن أحد الخيارات التي يمكن للدول الأعضاء أن تتنظر فيها تعزيز التواصل والتعاون بين الفريقين، في فيينا وجنيف. ومن الأمثلة على ذلك حضور رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أو أعضاء من مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي بصفة مراقبين في محفل كهذا، لمناقشة بعض الأمور، والاستماع إلى المناقشات، وتعزيز التواصل بين الفريقين. ولكن مرة

أعطي الكلمة الآن للسيد وانغ غويو.

السيد وانغ غويو (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الوضوح والإيجاز، إذ أن الساعة الآن تشير إلى الواحدة صباحاً هنا في بيجين. أولاً، أود أن أتناول مسألة مبادرة الأصول. بصراحة، لست مقتنعاً تماماً بأن المبادرة ستعزز أمن الفضاء بسلاسة أو فعالية.

الرئيس المشارك الحسان (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أن أقاطعكم، السيد وانغ غويو، ولكن خدمات الترجمة الشفوية لم تعد متوفرة لنا وسيتم علينا إنهاء الجلسة عند هذا الحد.

استمعنا إلى آخر متكلم في حلقة النقاش هذه. وكما ذكرت من قبل، سيتم إعداد موجز للحوار التفاعلي بين الوفود بعد ظهر اليوم وإصداره في الوقت المناسب. وقبل أن نختم عملنا، أود أن أشكر جميع

الوفود على الملاحظات الثاقبة التي استمعنا إليها بشأن الموضوع والمواضيع الإرشادية لحلقة النقاش المشتركة اليوم، وعلى التعاون والدعم المقدمين لي وللسفير موهان بيريس، ممثل سري لانكا، بصفتنا رئيسين مشاركين.

ستعقد الجلسة المقبلة للجنة الأولى بعد ظهر اليوم في تمام الساعة 15/00 في قاعة الاجتماعات هذه. وتواصل اللجنة مناقشتها المواضيع في إطار مجموعة "آلية نزع السلاح". وتعود لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) إلى الانعقاد صباح الغد، في قاعة الاجتماعات هذه أيضاً، الساعة 10/00، لمتابعة نظرها في بند جدول الأعمال المعنون "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية".

رُفعت الجلسة الساعة 13/20.